العلاقات بين الكنيستين المصرية والإثيوبية في عهد الإمبراطور هيلاسلاسي ١٩٣٠ - ١٩٧٤

د. محمد عبد المؤمن محمد عبد الغني

باحث ـ وزارة الداخلية

العلاقات بين الكنيستين المصرية والإثيوبية فى عهد الإمبراطور هيلاسلاسي ١٩٣٠ - ١٩٧٤

ترجع العلاقات بين الكنيسة المصرية والكنيسة الإثيوبية إلى النصف الأول من القرن الرابع الميلادى ، عندما دخلت المسيحية إلى إثيوبيا عن طريق أحد المسيحيين القادمين من مصر وغرقت سفينته بالقرب من سواحل سلطنة عدل ، وكان يدعى فرومنتيوس ، والذى رسمه البطريرك المصرى أثناسيوس بعد ذلك مطرانا على إثيوبيا تحت اسم المطران "سلامة" ، ولقب فى إثيوبيا بلقب "كاشف النور" [١] ، ثم جاءت قرارات مجمع نيقية فى عام ٣٢٥ م لتؤكد تبعية الكنيسة الإثيوبية لكنيسة الإسكندرية ، فنص القرار رقم ٤٢ من قراراته على أنه لا يجوز للإثيوبيين أن يعينوا أو يختاروا مطرانا من قبلهم ، بل ينبغى أن يكون ذلك عن طريق بطريرك الإسكندرية[٢].

ومنذ ذلك الوقت والمطارنة المصريون يتمتعون بمكانة عظيمة فى إثيوبيا ، فالمطران المصرى يرأس الكنيسة الإثيوبية وجميع هيئاتها الدينية ، وهو الذى يتوج الإمبراطور، ويرسم القساوسة والشمامسة فى سائر أنحاء إثيوبيا ، وهو الذى يدشن الكنائس الجديدة ، كما كان من واجباته المحافظة على دوام اتحاد العقيدة الأرثوذكسية مع كنيسة الإسكندرية ، وأن يخضع للبطريرك ويعترف برئاسته . وفى الفترات التى كان منصب المطران المصرى يخلو بموته دون أن يحل أحد مكانه بسبب الظروف السياسية التى تجتازها إثيوبيا ، أو بسبب صعوبة تأمين سلامة وصوله إليها من مصر ، كان ذلك يسبب اضطرابا كبيرا فى الحياة الدينية للإثيوبيين ، خاصة إذا طالت فترة خلو منصب المطران ، التى كانت تصل فى بعض الأحيان إلى عشرين عاما ، إذ كان الإثيوبيون يسقطون الكثير من الطقوس المتعلقة بالحياة اليومية مثل طقوس الزواج والموت وغيرها ، لذلك كان الأباطرة الإثيوبيون حريصين على استمرار الصلات مع مصر[٣] .

وطوال تلك القرون كانت العلاقات الدينية قائمة بين الكنيسة المصرية وبين

الدولة الإثيوبية ، وليس كنيستها فقط ، بل إن النفوذ الروحى للكنيسة المصرية لم يكن مقصورا على تبعية الكهان هناك فحسب ، إذ شمل الدولة الإثيوبية فى صميمها ، وكان لها من المهابة بين الشعب الإثيوبى ما جعلها تفوق مكانة الإمبراطور ، فى حين اعتبرت مصر العلاقات بين الكنيستين أموراً لا شأن لها بها وتركتها لرجال الدين [٤].

وفى عام ١٨٨١ حدث أول تطور فى الأوضاع التى استمرت عليها أحوال الكنيسة الإثيوبية طوال القرون السابقة ، وذلك عندما مات المطران السابع بعد المائة ، حيث طلب الإمبراطور يوحنا الرابع من البطريرك كيرلس الخامس أن يرسل إليه مطرانا ومعه ثلاثة أساقفة من المصريين ، فأجاب كيرلس طلبه وأرسل له المطران بطرس ومعه ثلاثة أساقفة منهم الأسقف متاؤس أسقف شوا والذى أصبح مطرانا لإثيوبيا بعد موت المطران بطرس[٥].

وكان للمطران متاؤس دور كبير فى الحياة السياسية فى إثيوبيا ، إذ قام بتتويج منليك الثانى ملك شوا إمبراطورا على إثيوبيا فى عام ١٨٩٠ ، فقطع بذلك الطريق أمام راس منجاشا بن الإمبراطور السابق يوحنا للمطالبة بوراثة عرش أبيه ، ولذلك كانت مكانة متاؤس عند منليك عظيمة[٦]، حتى أنه استعان به بعد ذلك كرسول للعديد من دول العالم فأرسله فى عام ١٩٠٢ إلى مصر والدولة العثمانية واليونان وروسيا وغيرها ، كما أوكل إليه التوسط بين المصريين والإثيوبيين فى نزاعهم حول دير السلطان فى القدس عام ١٩٠٢ [٧]، كما لعب متاؤس دورا مهما فى عملية وراثة عرش منليك ، فعندما مرض منليك وقام فى عام ١٩٠٨ باختيار ليج إياسو وريثا له، وكان طفلا صغيرا لا يتجاوز عمره الحادية عشر عاما ، حاولت الإمبراطورة تايتو زوجة منليك الاستيلاء على العرش ، غير أن المطران متاؤس تصدى لمحاولتها وأحبطها فظل ليج إياسو وليا للعهد حتى مات منليك الثانى فى عام ١٩١٣ وتولى العرش خلفا له ، ولكن ليج إياسو فاجأ الجميع وأعلن إسلامه ، وكتب الشهادتين على العلم الإثيوبى ، وأرسله إلى السلطان العثمانى فى إشارة إلى تبعيته له ، فتعاونت القوى الأوروبية

المتمثلة فى بريطانيا وفرنسا مع الأنبا متاؤس وبعض أمراء إثيوبيا فى إسقاط ليج إياسو[٨] ، حيث أصدر متاؤس قرارا بحرمانه فى ٢٧ سبتمبر ١٩١٦ ، وتم تنصيب الأميرة زاوديتو ابنة منليك الثانى إمبراطورة على إثيوبيا على أن يكون الراس تفرى بن الراس مكونن - هيلاسلاسى الأول فيما بعد - وصيا ووريثا للعرش ، وأرسل متاؤس إلى الأمراء والشعب الإثيوبى يحلهم من الولاء والطاعة لليج إياسو وهدد من يخالف ذلك بالحرمان واللعنة[٩].

موقف الراس تفرى من العلاقات بين الكنيستين خلال ولايته للعهد:

كان الدور الذى قام به الأنبا متاؤس خلال الأزمات السابقة له أثره الكبير فى تشكيل فكر الراس تفرى ، بعد أن رأى خطورة مركز المطران المصرى وتأثيره على الشعب الإثيوبى ، وهو ما كان يهدد بوجود شريك له فى الحكم ولو بصورة غير مباشرة ، فبدأ يفكر فى طبيعة العلاقة بين سلطات الإمبراطور وبين سلطات الكنيسة التى يرأسها أجنبى مصرى ، وقد ظهر أثر ذلك قبل توليه العرش ، وكانت مسألة دير السلطان من أكثر المسائل التى أثارت تلك النزعة فى ذلك الوقت ، ففى مايو عام ١٩٢٤ قام بزيارة لمصر وطلب أثناء هذه الزيارة من المجلس الملى العام أن يمنح الأحباش الموجودين فى القدس مفاتيح دير السلطان ، غير أن الكنيسة المصرية أوضحت له أحقية المصريين فى ملكية الدير وقدموا له الوثائق القانونية التى تؤيد ذلك[١٠].

وتواكب ذلك مع تزايد الدعاوى فى إثيوبيا بضرورة انفصال الكنيسة الإثيوبية عن الكنيسة المصرية ، بحجة أن شعوبا أخرى مثل السوريين والأرمينيين يختارون أساقفتهم وليس لهم ملوك مسيحيون لهم ، فى حين أن الشعب الوحيد الذى لا يختار أساقفته هو الشعب الإثيوبى الذى له ملك مسيحى . كما تعرض متاؤس فى الفترة الأخيرة من حياته لهجوم من دعاة الانفصال ومن محرضيهم من الكاثوليك والبروتستانت واتهموه بالسعى الدائم للحصول على الأموال[١١].

وعندما مات متاؤس فى عام ١٩٢٦ طلب الراس تفرى من البطريرك كيرلس

الخامس رسامة مطران لإثيوبيا مع منحه السلطة لرسامة أساقفة إثيوبيين ، وأصر على طلبه على الرغم من معارضة الإمبراطورة زاوديتو لهذا المطلب ، ولكن الأنبا كيرلس توفى قبل أن يرد على مطالبه ، ولما خلفه الأنبا يؤانس فى عام ١٩٢٨ عرض الأمر على المجمع المقدس فى مايو ١٩٢٩ فقرر عدم الموافقة على طلب الراس تفرى ، وأبلغه أن رسامة المطران والأساقفة هو حق ينفرد به بطريرك الإسكندرية ، وحفاظا على العلاقات بين الكنيستين قرر المجمع المقدس الموافقة على رسامة أربعة أساقفة إثيوبيين بدلا من الأساقفة المصريين ، بشروط أن يتم ذلك على يد بطريرك الإسكندرية ، وأن يتحدوا مع المطران رئيسهم فى المعتقد الأرثوذكسى ويخضعون لرئاسته ، كما عرضوا على الإثيوبيين أن تتم رسامة الأتشجى[١٢] كأسقف خامس لإثيوبيا ، غير أن الأتشجى رفض المجىء إلى القاهرة لإجراء عملية الرسامة[١٣].

وقد دفعت الأوضاع الداخلية فى إثيوبيا الراس تفرى إلى تمرير الأزمة ، فقد شعر بقرب وفاة الإمبراطورة زاوديتو وهو ما يعنى اعتلاءه العرش وحاجته إلى وجود مطران يقوم بتتويجه بأى شكل كان ، خاصة وأنه تعرض فى هذه الفترة لدعاية مفاداها أنه يعتنق المذهب الكاثوليكى سرا، فقام بإبلاغ الكنيسة المصرية بضرورة رسامة مطران لإثيوبيا، على أن ينظر فى أمر صلاحياته فيما بعد ، نظرا لأن وفاة متاؤس تؤثر فى حياة الإثيوبيين بدرجة كبيرة إذ لا يوجد سواه بينما يوجد فى مصر العديد من المطارنة والأساقفة ، فتمت رسامة الأنبا كيرلس مطارنا لإثيوبيا فى ٢ يونيو ١٩٢٩ ، ليكون المطران العاشر بعد المائة ورسم معه أربعة أساقفة إثيوبيين لأول مرة فى تاريخ العلاقات بين الكنيستين[١٤].

ولما قام الأنبا يؤانس بزيارة إثيوبيا فى مطلع ١٩٣٠، طلب الراس تفرى منه أن يرسم الأتشجى أسقفا ومعه شخص أخر فوافق الأنبا يوحنا على رسامة الاتشجى وقام بذلك فعلا فى ٨ يناير ١٩٣٠ ، غير أنه رفض ترسيم الشخص الأخر وطلب تأجيل ذلك ليتم فى القاهرة ، وبذلك أصبح عدد الأساقفة

الإثيوبيين خمسة أساقفة[١٥].

وقد ظهر أثر ومكانة الكنيسة المصرية فى نفوس الإثيوبيين أثناء هذه الزيارة التى كانت هى الزيارة الأولى التى يقوم بها بطريرك مصرى لإثيوبيا ، حيث استقبله الإثيوبيون بحفاوة لا مثيل لها ، وخصص له الراس تفرى قصره الخاص لإقامته كما خصص قصر أولاده للمطارنة المرافقين له ، وقصر حاكم المدينة للقساوسة وباقى أعضاء الوفد[١٦] ، وقام البطريرك خلال هذه الزيارة بتدعيم مركز المطران المصرى الجديد وقدم الكثير من التبرعات للمدارس الدينية الإثيوبية وأهمها مدرستى منليك الثانى ومدرسة الملك تفرى[١٧] . كما قدم الكثير من الهدايا للإمبراطورة زاوديتو والملك تفرى وغيرهم من الوزراء ورجال الدين[١٨] .

العلاقات بين الكنيستين بعد انفراد هيلاسلاسى بالعرش:

فى أبريل ١٩٣٠ ماتت الإمبراطورة زاوديتو وجلس الراس تفرى على العرش باسم الإمبراطور هيلاسلاسى الأول، وأرسلت الحكومة المصرية وفدا برئاسة الأمير محمد على وعضوية توفيق نسيم باشا وصليب سامى بك وزير الخارجية محملين بهدايا الكنيسة المصرية وتمنياتها ومباركتها لهيلاسلاسى[١٩] ، ودارت مكاتبات بين الحكومة الإثيوبية والبطريركية المصرية بشأن تتويج الإمبراطور الجديد ، فانتدب الأنبا يؤانس الأنبا قوسان مطران جرجا للقيام بهذا الأمر ، فقام الأنبا قوسان بالسفر إلى إثيوبيا وقام بتتويج هيلاسلاسى فى أول نوفمبر ١٩٣٠ [٢٠].

وقد شهدت الفترة الأولى من حكم هيلاسلاسى - بعد انفراده بالعرش - تراجعا سريعا فى علاقة الكنيسة المصرية بالدولة الإثيوبية بعد أن شعر بمنافسة رجال الدين له وخاصة المطران المصرى ، حيث حاولت الحكومة الإثيوبية الانقضاض على نفوذ الكنيسة المصرية القديم ، حتى اقتصرت العلاقات بين الكنيستين على الفرائض الدينية ، كما عدلت إثيوبيا عن إرسال

بعثاتها التعليمية إلى المدارس الدينية المصرية وأرسلتها إلى الدول الأوروبية[٢١]. وكان للمطران كيرلس العديد من المساوئ التى ساعدت الحكومة الإثيوبية على تحقيق ذلك، حيث كان الفارق بينه وبين الأنبا متاؤس كبيرا فلم يهتم بتعلم اللغة الأمهرية أو بتقوية دور الكنيسة الإثيوبية فى المجالات التى ترتبط بالمصالح الدنيوية للشعب الإثيوبى ، فاستغل هيلاسلاسى ذلك فسمح للبعثات الدينية الأجنبية بتوسيع نشاطها فى إثيوبيا ، وخاصة الكاثوليك والبروتستانت واستعان بالشبان الإثيوبيين الذين نالوا قسطا من التعليم فى أوروبا حتى يضمن عدم تأثرهم بالكنيسة الإثيوبية ، كما كان هناك عامل آخر سهل لهيلاسلاسى مهمته وهو سوء اختيار الكنيسة المصرية للمدرسين المصريين الذين أرسلتهم إلى إثيوبيا ، إذ كان ينقص أغلبهم الكفاية العلمية والاستعداد للمعيشة فى إثيوبيا [٢٢].

وفى علم ١٩٣٥ بدأ الغزو الإيطالى لإثيوبيا ، فعرض هيلاسلاسى على الأنبا كيرلس السفر إلى مصر حتى تهدأ الحالة ، ولكن كيرلس أبلغه برغبته فى مرافقته خلال فترة المقاومة وخلال وجوده فى المنفى ، غير أن وزير الخارجية الإثيوبى طلب منه أن يبقى فى الحبشة بصفته رئيس الكنيسة وليس له دخل بالسياسة ، وكرر كيرلس العرض أكثر من مرة وفى كل مرة كان طلبه يقابل بالرفض[٢٣]. وعندما نجح الإيطاليون فى احتلال أديس أبابا فى ٥ مايو ١٩٣٦ فر الإمبراطور وأخذ معه الاتشجى جابرا جورجيس وترك الأنبا كيرلس والأساقفة الأربعة الآخرين[٢٤].

واحتل هذا الغزو اهتمامًا كبيراً فى مصر سواء من جانب الحكومة المصرية أو من جانب الشعب المصرى ، وذلك على الرغم من أن موقف الحكومة المصرية كان مقيداً بدرجة كبيرة ، إذ كان استقلال مصر استقلالاً اسميا ، بينما كانت السلطة الحقيقة فى يد المندوب السامى البريطانى فى القاهرة وحكومته فى لندن[٢٥]. أما المساعدات الشعبية لأثيوبيا تجاه الغزو الإيطالى فكانت أكبر ، حيث انتشرت الدعوات فى الصحف المصرية للمبادرة إلى معونة أثيوبيا مما

أدى إلى تطوع آلاف المصريين للحرب فى جانبها[٢٦] ، كما تألفت لجنة عامة فى أغسطس ١٩٣٥ فى جمعية الشبان المسلمين للدفاع عن استقلال أثيوبيا تحت رعاية الأمير عمر طوسون ، كم قام الأنبا يؤانس بطريرك الكنيسة المصرية بتأليف لجنة من المطارنة وأعضاء المجلس الملى العام ، ثم تشكلت من اللجنتين لجنة مالية متحدة برئاسة الأمير عمر طوسون وعضوية خمسة أعضاء من لجنة الكنيسة المصرية وخمسة أعضاء من اللجنة الإسلامية. ونشطت هذه اللجنة فى جمع التبرعات من المصريين سواء كانت تبرعات مالية أو طبية ، فكان يتم جمع التبرعات من المصريين فى الطرقات وهو ما عرف وقتئذ بمشروع "قرش أثيوبيا"[٢٧]، كما قامت هذه اللجنة بإرسال بعثات طبية للعمل فى ميادين القتال على ثلاث دفعات ، وقد شاركت الحكومة المصرية فى تسهيل عمل هذه البعثات حيث منحتها إعفاءات من أجور النقل على السكك الحديدية[٢٨].

العلاقات بين الكنيستين فى ظل الاحتلال الإيطالى:

وقد عملت إيطاليا بعد نجاحها فى احتلال إثيوبيا على تقليص تبعية الكنيسة الإثيوبية للكنيسة المصرية بهدف القضاء على أى نفوذ لمصر التى تخضع للاحتلال البريطانى ، وحاولت أن تجعل الكنيسة الإثيوبية أداة طيعة فى يدها فطلبت من المطران المصرى أن يعلن فصل كنيسة إثيوبيا عن الكنيسة المصرية وعرضت عليه منصب بطريرك الكنيسة الإثيوبية ولكنه رفض[٢٩]، وحتى عندما طلب منه القائد الإيطالى جرازيانى كتابة منشور لتهدئة الإثيوبيين ومسالمة الإيطاليين رفض كيرلس ذلك بإصرار [٣٠].

وقد حاولت سلطات الاحتلال الإيطالى الضغط على الأنبا كيرلس بكل السبل ، على الرغم من محاولة كيرلس للتعايش مع الأوضاع الجديدة ، حتى أنه أصيب بشظايا القنبلة التى ألقيت على جرازيانى فى ١٩ فبراير ١٩٣٧ أثناء جلوسه إلى جواره فى أحد العروض العسكرية فى أديس أبابا[٣١]. كما أمعنت السلطات الإيطالية فى الضغط على كيرلس فرحلته إلى روما حيث اجتمع مع

موسولينى ومع المجلس الفاشستى الأعلى فى محاولة لإجباره على إعلان فصل الكنيستين إلا أن كيرلس رفض ، فمنعته الحكومة الإيطالية من العودة إلى إثيوبيا، وتركته يعود إلى مصر(٣٢).

وعلى الرغم من موقفه هذا زعم الإثيوبيون بعد ذلك أن كيرلس طلب من الإيطاليين أن يمنحوه لقى الأتشجى وهو اللقب الذى لم يحمله أى مصرى قبل ذلك ، وأنه كان يهدف من وراء ذلك إلى السيطرة الإدارية الكاملة على الكنيسة الإثيوبية ، وأن رجال الكنيسة الإثيوبية عارضوا ذلك بشدة (٣٣).

ولم تتراجع الحكومة الإيطالية عن سعيها إلى فصل الكنيستين ، إذ كانت تهدف من وراء فصل الكنيستين إلى إكمال سيطرتها على إثيوبيا والإيحاء للإثيوبيين بأن ذلك عمل وطنى ، وهو ما أكدته السياسة التى اتبعتها بعد ذلك لإشاعة الفرقة بين سكان إثيوبيا المسلمين والمسيحيين ، بل إنها هددت رجال الكنيسة الإثيوبية بنقل تبعية كنيستهم لكنيسة روما فى حالة عدم موافقتهم على إعلان انفصال كنيستهم عن الكنيسة المصرية(٣٤) ، كما قامت بعقد مؤتمر دينى حضره اثنان وسبعون من رجال الكنيسة الإثيوبية لاختيار مطران لإثيوبيا فى ٣٠ نوفمبر ١٩٣٧ حيث تم انتخاب الأنبا أبراهام بطريركا للكنيسة الإثيوبية ، وقد قام أبراهام برسامة ثلاثة مطارنة وثلاثة أساقفة من الإثيوبيين(٣٥) ، وعندما وصلت هذه الأنباء إلى مصر اجتمع المجمع المقدس بالقاهرة فى ٢٨ ديسمبر ١٩٣٧ ، حيث قرر حرمان البطريرك الإثيوبى والمطارنة والأساقفة وكل من يتعامل معهم من الشعب الإثيوبى أو يعترف بهم(٣٦).

المفاوضات بين الكنيستين ١٩٤١-١٩٥٩ :

وفى أبريل عام ١٩٤١ استعادت إثيوبيا استقلالها بعد أن طردت القوات البريطانية الإيطاليين منها ، فأرسل المجلس الإكليركى الذى عمل تحت سلطة الاحتلال الإيطالى بعد طرد الإيطاليين رسالة إلى هيلاسلاسى فى ١٨ أبريل ١٩٤١ أى بعد ثلاثة أيام فقط من طرد الإيطاليين وقبل وصوله إلى العاصمة

أديس أبابا تضمنت اعتذارا عن موقفهم خلال فترة الاحتلال الإيطالى ، وأنهم كانوا يحاولون حماية كنيستهم خاصة بعد مغادرة كيرلس لإثيوبيا. وعاد هيلاسلاسى إلى بلاده ، وشهدت إثيوبيا العديد من المناقشات حول مستقبل الكنيسة الإثيوبية وعلاقاتها بكنيسة الإسكندرية ، فعقد فى يوليو ١٩٤١ مؤتمرا فى أديس أبابا لمناقشة هذه القضية ، وقد ضم هذا المؤتمر اثنين وسبعين من ممثلى الأديرة والكنائس الإثيوبية المختلفة ، وقد شهد هذا المؤتمر خلافا فى وجهات النظر حيال هذه القضية ، حيث أيد تسعة وعشرون منهم فصل الكنيسة الإثيوبية عن الكنيسة المصرية ، بينما طالب سبعة وعشرون منهم بالإبقاء على العلاقات التقليدية بين الكنيستين ، بينما طالب أربعة عشر آخرين بأن يطلبوا من الكنيسة المصرية تعيين مطران إثيوبى الجنسية وفى حالة رفضها يتم تعيينه بمعرفتهم وهو ما يعنى الانفصال ، فى حين تقدم الإثنان الأخيران منهم بوجهات نظر أخرى لم تجد من يؤيدها [٣٧].

وفى مايو ١٩٤٢ طلب هيلاسلاسى من بطريرك الكنيسة المصرية أن يعيد المطران المصرى إلى إثيوبيا مرة أخرى[٣٨] ، غير أنه كرر طلبه القديم الخاص بالسماح لمطران إثيوبيا برسامة أساقفة من الإثيوبيين[٣٩] ، ولكن الأنبا يؤانس رد عليه بأنه على أتم استعداد لرسامة أساقفة إثيوبيين فى مصر ، وأن قوانين الكنيسة لا تسمح بأن يرسم المطران أسقفا لأن ذلك من سلطة البطريرك وحده[٤٠].

وفى يونيو ١٩٤٢ عاد كيرلس إلى إثيوبيا ومعه وفد من الكنيسة المصرية ضم العديد من الشخصيات المصرية الدينية والسياسية المسيحية من بينهم صادق وهبى باشا سكرتير المجلس الملى وفرج ميخائيل موسى قنصل مصر السابق فى إثيوبيا قبل العدوان الإيطالى ، واجتمع أعضاء هذا الوفد مع مندوبى الكنيسة الإثيوبية ، وطلب منهم الإثيوبيون رفع الحرمان عن البطريرك الإثيوبى ورفاقه الذين وضعهم الاحتلال الإيطالى على رأس الكنيسة الإثيوبية والذين تمت تنحيتهم عن مناصبهم فور عودة هيلاسلاسى ، فلما عادت البعثة إلى

القاهرة قدمت تقريرا للبطريرك بذلك ، فأصدر المجمع المقدس بناء على ذلك التقرير قرارا فى ٢٦ يونيو ١٩٤٢ برفع الحرم عن البطريرك الإثيوبى ورفاقه(٤١).

ولم تقتصر الآثار التى تركها الاستعمار الإيطالى على مجرد قطع مؤقت للعلاقة بين الكنيستين وإنما امتد إلى أبعد من ذلك ، ذلك أن المدة التى قضاها الإثيوبيون فى المنفى أثناء الاحتلال ، والمتاعب التى تحملها من قضى عليه منهم أن يعيش فى ظل الاستعمار الإيطالى أوجدت فيهم وعيا قوميا ، فاتجهوا إلى الكنيسة ينظرون إلى ما تقوم به فى سبيل تطوير البلاد وتقدمها فوجدوا أن جهد كنيستهم لا يذكر فى الإسهام فى تقدم التعليم أو النهوض بمستوى الشعب أو ما تتخذه من وسائل للحد من انتشار التبشير الأجنبى ، فى حين أن الإرساليات الأجنبية تقوم بجهود كبيرة فى إثيوبيا وخاصة فى مجال إنشاء المدارس والمستشفيات وغيرها من النشاطات التى تمس مصالح الشعب الإثيوبى (٤٢).

وكانت إثيوبيا قد أصبحت هدفا للعديد من بعثات الإرساليات الأجنبية، فكانت هناك بعثة سويدية وألمانية وأمريكية وفرنسية وبريطانيا وإيطالية كان بعضها يعمل على نشر الكاثوليكية والبعض الأخر يعمل على نشر البروتستانتية ، فضلا عن وجود جالية يونانية كان لها كنيسة خاصة بها ومطران كان يدعى نيقولا عبد الله الذى كان يطلق على نفسه لقب "مطران أكسوم"(٤٣).

ولهذه الأسباب أيضا وجه الإثيوبيون اللوم إلى الكنيسة بكل ممثليها ، فلم يجد رجال الكنيسة الإثيوبيون وسيلة للدفاع عن أنفسهم إلا أن ركزوا اللوم على المطران المصرى وحده ، واحتج البطريرك الإثيوبى والأساقفة الذين وقع عليهم الحرم فى عام ١٩٣٧ بأنهم قبلوا مناصبهم لا لمصلحتهم الخاصة وإنما دفاعا عن الشعب وحرصا على كيان الكنيسة الإثيوبية وبهدف أقفال الباب أمام دعاية كنيسة روما الكاثوليكية حتى لا تبتلع كنيستهم واستندوا فى ذلك إلى أن عدد

الكاثوليك من الإثيوبيين كان أربعة آلاف قبل الاحتلال الإيطالى وأن هذا العدد ارتفع إلى أربعين ألفا أثناء الاحتلال، إلى جانب اتهامهم للأنبا يوساب بأنه ترك رعيته فريسة للإيطاليين وفضل البقاء بمصر [٤٤].

ومما لا شك فيه أن كل ذلك كان يؤدى إلى الهدف الذى يرمى إليه هيلاسلاسى وهو التخلص من النفوذ التقليدى للكنيسة الإثيوبية بصفة عامة ومن سيطرة الكنيسة المصرية عليها بصفة خاصة [٤٥]. ولكنه حرص على أن يكون ذلك تدريجيا ، وألا يظهر على أنه المحرك لتحقيق ذلك ، فأكد للبعثة المصرية التى زارت إثيوبيا فى يونيو ١٩٤٢ أنه لا يريد أن تنفصل الكنيسة الإثيوبية عن الكنيسة المصرية ، وإنما يرى أن الوقت قد حان لإدخال بعض التغييرات التى تقتضيها الظروف على العلاقات بين الكنيستين وقدم عدة مطالب للبعثة المصرية أهمها : تعيين مطران إثيوبى الجنسية بعد وفاة الأنبا كيرلس مع منحه حق رسامة الأساقفة كما طلب أن يكون من حق الكنيسة الإثيوبية إنشاء مجمع مقدس خاص بها إلى جانب مشاركتها فى المجمع المقدس الخاص بكنيسة الإسكندرية ، كما طالب بحق مشاركة الكنيسة الإثيوبية فى انتخاب البطريرك ، إلى جانب زيادة تبادل البعثات التعليمية وإنشاء معهد إكليركى فى أديس أبابا [٤٦].

كما تتضح حقيقة أهداف هيلاسلاسى من إصرار إثيوبيا على تجاهل الاعتبار الدينى كأساس للعلاقة بينها وبين مصر ، فعلى الرغم من أن دين إثيوبيا الرسمى هو الأرثوذكسية إلا أن بعثتها الدبلوماسية بالقاهرة لم تضم بين هيئتها أرثوذكسيًا واحدًا[٤٧].

وقد دعا هيلاسلاسى إلى العديد من المؤتمرات الدينية المختلفة فى أديس أبابا ونشر مناقشاتهم فى الصحف الإثيوبية ، وكانت هذه المناقشات تدور حول الضرر التاريخى الذى وقع على إثيوبيا لقرون عديدة بسبب التبعية الظالمة - من وجهة نظرهم - للكنيسة المصرية[٤٨]، فقد نشرت صحيفة الإثيوبيان هيرالد

إحدى هذه المقالات ورد فيها أن العلاقة بين الكنيستين كالعلاقة بين الأم وابنتها، وأن الطبيعة تغير من هذه العلاقة عندما تبلغ الابنة أشدها إذ ليست إثيوبيا فى عهد هيلاسلاسى الأول هى ذاتها إثيوبيا فى القرن الرابع أو الخامس الميلادى، وأن العدالة تقتضى أن يكون المطران الإثيوبى نائبا للبطريرك المصرى وأن يبعد الأنبا كيرلس نهائيا ويحل محله مطران إثيوبى، وأن يكون لإثيوبيا كنيسة ذاتية مثل الروس والرومان وغيرهم دون أن تنفصل عن كنيسة الإسكندرية (٤٩).

ولم يقتصر الأمر على إثارة الرأى العام الداخلى فى إثيوبيا ضد الكنيسة المصرية ، بل حاول هيلاسلاسى إيجاد شق داخلى فى صفوف الكنيسة المصرية ذاتها حيث أبلغ المطران المصرى فى إثيوبيا أن لديه معلومات بأن شعب الكنيسة المصرية لا يمانع فى إجابة طلبات الكنيسة الإثيوبية وإنما الذى يتعنت فيها هو البطريرك (٥٠).

وإضافة إلى العوامل السابقة؛ تسببت محاولات بعض الرؤوس المنافسين لهيلاسلاسى استغلال علاقاتهم بالأنبا كيرلس فى تشدد هيلاسلاسى تجاهه، ومن أهم هذه المحاولات محاولة الراس سيوم الذى كان حاكما لإقليم تيجرى حتى أقاله هيلاسلاسى من منصبه، ووضعه رهن الإقامة الجبرية فى العاصمة أديس أبابا بعد أن توجس من طموحه على اعتبار أنه حفيد الإمبراطور يوحنا، وأحد المطالبين بالعرش ، فحاول سيوم تقوية العلاقات بينه وبين الأنبا كيرلس على الرغم من أنه كان من مؤيدى استقلال الكنيسة الإثيوبية قبل عودة هيلاسلاسى ، غير أنه عدل عن موقفه هذا رغبة منه فى كسب عطف المطران الذى يقوم بتتويج الأباطرة (٥١).

وقد ساهمت العديد من العوامل فى تراجع العلاقات بين الكنيسة المصرية والكنيسة الإثيوبية ، حتى أصبح المطران المصرى كالمسجون ولا حول له ولا قوة ، وكذلك ازداد حال المطرانية سوءا يوما بعد يوم ، ومن هذه العوامل أن معظم رجال الدولة الإثيوبيين الكبار قضت الحرب على أغلبهم فانتقلت مقاليد

الحكم إلى أيدى شبان صغار السن تعلموا فى الغرب أو تلقوا تعليما غربيا فاعتنقوا رؤى الغرب السياسية ، وأيضا قيام بعض الإثيوبيين الذين استوطنوا مصر أثناء الاحتلال بشن حرب خفية على الكنيسة المصرية ، بحجة أنها أهملتهم خلال وجودهم بمصر بعد الاحتلال الإيطالى ، وأن المصريين لم يحسنوا ضيافتهم . كما كان للدسائس الأجنبية دورها هى الأخرى فى تراجع العلاقات بين الكنيستين ، إذ ساهم المنصرون الغربيون بنصيب وافر فى هذا المجال ، وكانت هذه الدسائس تتخفى وراء مشروع اقتصادى أو مدرسة أو مستشفى لكى يخلو لهم الجو دينيا وسياسيا ، إلى جانب هذه العوامل ساهم سلوك بعض المصريين الساعين لتحقيق مصالحهم الخاصة فى تردى العلاقات بين الكنيستين بصفة خاصة وبين مصر وإثيوبيا بصفة عامة [٥٢].

وعبثا حاول المطران كيرلس أن يعدل أوضاعه فى إثيوبيا فلم تنجح محاولاته لإقناع البطريرك الجديد بإنشاء مدرسة فى أديس أبابا يتولى المجلس الملى العام فى القاهرة الصرف عليها لتدعيم الروابط بين الكنيستين ولمواجهة الجاليات والإرساليات الأجنبية فى بث نفوذها فى إثيوبيا والتى زاد نشاطها فى هذا المجال بدرجة كبيرة ، حيث لم تتخذ الكنيسة المصرية أية إجراءات حقيقية لمواجهة هذا النشاط [٥٣].

ولما كان منصب بطريرك الإسكندرية قد ظل شاغرا لمدة طويلة بعد وفاة الأنبا يؤانس فى يونيو ١٩٤٢ فقد ظلت العلاقات بين الكنيستين المصرية والإثيوبية معلقة ، وكان هناك اتجاه بين رجال الكنيسة الإثيوبية لعقد اجتماع لاتخاذ قرارات بشأن العلاقة بين الكنيستين من جانب واحد ، وكانت الغالبية منهم ترى انتخاب أساقفة إثيوبيين محليا دون الرجوع إلى كنيسة الإسكندرية ، وهو ما كان يعنى انفصال الكنيستين ، بينما كان البعض الآخر يرى الانتظار للتقدم بطلب للاشتراك فى انتخاب البطريرك المصرى الجديد[٥٤].

وفى هذا الوقت كان هيلاسلاسى قد نجح بدرجة كبيرة فى القضاء على

النفوذ التقليدى للكنيسة الإثيوبية ، خاصة بعد أن اتخذ العديد من الإجراءات ضدها تمثلت فى الحد من سيطرة الكنيسة على التعليم وحرمانها من جباية الضرائب التى كان يسمح لها بتحصيلها حتى عام ١٩٤٢ ، بهدف أن يصبح صاحب السلطة العليا فى البلاد والمرجع لكل أمور الدولة الكبيرة والصغيرة(٥٥). ومن ناحية أخرى استغل الانقلابات التى حدثت بفصل الإيطاليين للكنيسة فدفع رجال الدين الإثيوبيين للتقدم بطلباتهم ، فعقدت الحكومة الإثيوبية الكثير من المؤتمرات بهدف الضغط على مصر وكنيستها لقبول طلبات الكنيسة الإثيوبية متوارية وراء رجال الدين ومظهرة نفسها ـ فى نفس الوقت ـ بأنها تتدخل كعامل من عوامل تهدئة رجال الدين حتى تجاب مطالبهم ، حيث كانت الحكومة الإثيوبية تجمع رجال الدين من كافة أنحاء إثيوبيا إذ كان يصعب عليهم الوصول إلى أديس أبابا أو التنسيق فيما بينهم بسبب صعوبة المواصلات ، كما أنها لم تكن تسمح بحضور هذه الاجتماعات إلا لمن هو مع فصل الكنيسة أو يمكن التأثير عليه فى ذلك ، فضلا عن أنها سجنت العديد ممن رفضوا الفصل (٥٦) .

وتزامنت تلك الإجراءات الإثيوبية مع زيادة الهجوم على المطران المصرى؛ فوصفته الصحف الإثيوبية الرسمية بأنه جاهل بإثيوبيا وبأنه موال لمصالح بلاد أجنبية (مصر) وأنه اعتاد العيش تحت هيمنة أغلبية مسلمة ، وأن ذلك يستدعى أن يكون لإثيوبيا قيادة دينية تقود المسيحية ضد الإسلام ، وساقوا الكثير من الحجج التى تؤيد طلباتهم حتى أنهم شككوا فى صحة تبعية كنيستهم للكنيسة المصرية، وادعوا بأن الملك أذانا Azana والذى دخلت المسيحية إلى إثيوبيا فى عهده فى القرن الرابع الميلادى كان مسيحيا قبل أن يصل الراهب فرومنتيوس إلى إثيوبيا وأن الملوك الذين أتوا بعده كان عليهم اختيار بطريرك جديد خلفا للبطريرك الأول والذى لم يكن مصريا ، وأن عادة اختياره من المصريين كانت مستندة على تزييف قامت به الكنيسة المصرية لقرارات مجمع نيقية ، كما أنهم قالوا أنه من الظلم أن يكون لمليون مسيحى مصرى ستة عشر رئيسا للأساقفة بينما إثيوبيا ليس لديها سوى خمسة أساقفة فقط(٥٧).

واشتكى المطران المصرى من المعاملة السيئة والشاذة التى يعامل بها بعد أن سلبت منه الكثير من الاختصاصات الدينية وأعطيت لأحد الكهنة وللمجمع الروحى المكون من إثيوبيين ، كما وضعت الحكومة الإثيوبية يدها على الممتلكات الخاصة به وضيقت عليه ماليا وعملت على إثارة الشعب ضده وبث روح النفور منه على أنه مصرى وليس إثيوبى وحاصرته بالجواسيس [٥٨].

وفى فبراير ١٩٤٤ تم انتخاب الأنبا مكاريوس بطريركا للإسكندرية [٥٩]، ورأى البطريرك الجديد أن يرسل وفدا إلى إثيوبيا لإجراء دراسة تفصيلية عن حالة الكنيسة الإثيوبية والتعرف على مطالبها فسافر الوفد إلى أديس أبابا فى يونيو ١٩٤٤ ، واجتمع مع لجنة إثيوبية تقدمت له بطلبات الكنيسة الإثيوبية [٦٠] ، وفى يناير ١٩٤٥ عقد الأنبا مكاريوس المجمع المقدس وعرضت عليه هذه المطالب ، فشكل المجمع لجنة لدراستها ، وجاء تقرير اللجنة متضمنا عدة اقتراحات أقرها المجمع المقدس فى اجتماعه فى ١٦ يونيو ١٩٤٥ ، حيث رفض طلب الكنيسة الإثيوبية رسامة مطران إثيوبى الجنسية على الكنيسة الإثيوبية ، كما رفض منح المطران الإثيوبى حق رسامة الأساقفة ، بينما وافق على مشاركة إثيوبيا فى انتخاب البطريرك بهيئة تمثلها تتكون من المطران المصرى الأتشجى ومجلس الوزراء ورئيس كل من مجلسى الشيوخ والنواب ، وأثنى عشر راسا من رؤوس الإمبراطورية الإثيوبية ، كما وافقت على تمثيل الكنيسة الإثيوبية فى المجمع المقدس السكندرى بالمطران والأتشجى ، وأيضا كررت الموافقة على رفع الحرم عن البطريرك والأساقفة الإثيوبيين ممن قبلوا الرتب الكهنوتية على اختلافها وقت الاحتلال الإيطالى وعودة كل منهم إلى الحالة التى كان عليها من قبل ، إلى جانب ذلك وافق المجمع المقدس على تبادل البعثات التعليمية بين الكنيستين وإنشاء كلية لاهوتية فى إثيوبيا[٦١].

وبداية من شهر يوليو ١٩٤٥ بدأت الصحف الإثيوبية ـ وكلها تابعة للحكومة ـ فى نشر مقالات تسىء إلى العلاقات بين الكنيستين وأنه لا يوجد أساس دينى يلزم ببقاء هذه العلاقات ، وتطاولت على التقاليد الدينية بطرق غير مباشرة

لإقناع الشعب الإثيوبى بعدم التمسك بها ، وأن الانفصال عمل إدارى لا يؤثر على جوهر الدين وأن استمرار هذه العلاقات فيه انتقاص من استقلال إثيوبيا وحاولوا أن يقنعوا الإثيوبيين أن واجب تعليم كل إثيوبى يقع بصورة مباشرة على عاتق المطران وحده وأن وجود مطران مصرى على رأس الكنيسة أمر ينقص من استقلالهم وجاء فى أحد هذه المقالات "بدون تعيين مطران إثيوبى وبدون رجوع إريتريا والدناقل والصومال لا يمكن أن يكون لنا سلام ، وأن وجود قائد دينى أجنبى يؤدى إلى إتباع سياسة خطيرة تؤثر فى مسائل الاستقلال وتعتبر قيدا على الحرية[٦٢].

وسرعان ما توفى البطريرك مكاريوس فى أكتوبر ١٩٤٥ وعين المطران أثناسيوس قائما بأعمال البطريرك حتى يتم انتخاب بطريرك جديد، وعلى أثر ذلك اجتمع ممثلو الكنيسة الإثيوبية فى أديس أبابا فى شكل مؤتمر وأصدروا عدة قرارات أهمها أن يرسل وفدا لمناقشة مطالب كنيستهم ، ويحمل تهديدا للكنيسة المصرية بأن الكنيسة الإثيوبية قد تجد نفسها مضطرة إلى الانفصال عنها إذا لم تجب طلباتها[٦٣]. كما أبلغ وزير العدل الإثيوبى والمسئول عن العلاقات بين الكنيستين المفوض المصرى فى أديس أبابا بأن رجال الدين الإثيوبيين قرروا فى اجتماعهم فصل الكنيسة الإثيوبية بعد أن يأسوا من إجابة الكنيسة المصرية لطلباتهم منذ خمس سنوات وأن الحكومة الإثيوبية تدخلت ولم تقر قراراتهم وقررت إيفاد بعثة لمصر لإجراء مفاوضات مع الكنيسة المصرية[٦٤].

وقد سافر الوفد إلى مصر فى ٩ يناير ١٩٤٦ ومعه خطاب من الإمبراطور إلى المطران أثناسيوس يتضمن مطالب الكنيسة الإثيوبية وكان عددها هذه المرة ثمانية ، والتى اجتمع المجمع المقدس لدراستها فى ٣١ يناير ، حيث وافق على إجابة طلب الكنيسة الإثيوبية فيما يتعلق بتعيين مطران إثيوبى للكنيسة الإثيوبية بعد موت الأنبا كيرلس المطران الحالى مبررا ذلك بالاستجابة إلى وساطة هيلاسلاسى ، بينما كرر رفضه تخويل المطران الإثيوبى حق رسامة

أساقفة لأن المجمع لا يملك حق إدخال أى تغيير على قوانين الكنيسة الذى يقضى بأن رسامة الأساقفة من حق البطاركة بالاشتراك مع مطارنة الكنيسة ، غير أنه وافق على زيادة عدد الأساقفة الإثيوبيين من خمسة إلى سبعة على أن يكون من بينهم اثنان من المصريين الملمين باللغة الأمهرية ، أما المطلب الرابع الخاص بمشاركة الكنيسة الإثيوبية فى انتخاب البطريرك فقد قرر المجمع المقدس الموافقة على هذا المطلب ، أما المطلب الخامس فكرر المجمع أيضا موافقته على مشاركة إثيوبيا بمطرانها وأساقفتها فى جلسات المجمع المقدس بالقاهرة ، أما المطلب السادس والخاص بتبادل بعثات الرهبان بين الكنيستين فقد قرر الموافقة على ذلك وتقرر أن يرشح البطريرك ورؤساء الأديرة أول بعثة من الرهبان المصريين لإيفادها إلى إثيوبيا، أما المطلب السابع والخاص بإنشاء مدرسة أكليريكية فقرر المجمع توجيه الشكر للإمبراطور بعد أن أنشأ المدرسة بالفعل وطالب بوضع المدرسة تحت رعاية البطريرك وإنشاء مدراس دينية أخرى فى المقاطعات الإثيوبية ، أما الطلب الأخير والمتعلق بأن يكون للكنيسة الإثيوبية مجمعا مقدسا ، فقد وافق المجمع المقدس على حق الكنيسة الإثيوبية فى عقد مجمع إقليمى برئاسة المطران للفصل فى المسائل الداخلية المحلية ، على أن يرجع فى المسائل الرئيسية - أى المسائل المتعلقة بالعقائد والطقوس والقوانين الكنسية- إلى المجمع المقدس الإسكندرى [٦٥].

وتنفيذا لهذه القرارات أرسلت الكنيسة الإثيوبية خمسة رهبان إلى القاهرة لرسامتهم أساقفة ، وانتظروا فى القاهرة حتى يتم انتخاب البطريرك الجديد ليتم على يديه الرسامة ، وتم انتخاب البطريك يوساب فى يونيو ١٩٤٦ وحضروا حفل سيامته[٦٦] ، فعقد البطريرك الجديد مجمعا مقدسا للنظر فى مطالب الكنيسة الإثيوبية لمنح المطران الإثيوبى حق رسامة الأساقفة غير أن المجمع المقدس رفضها مرة أخرى رفضا تاما، وبناء على هذا اشترط البطريرك على الرهبان الإثيوبيين الخمسة أن يوقعوا تعهدا يقرون فيه بعدم قيامهم برسامة أو الاشتراك فى رسامة بطريرك أو مطران أو أسقف ولكن الرهبان الخمسة

رفضوا توقيع مثل هذا التعهد لأنه يقفل الباب أمامهم لمناقشة حق المطران الإثيوبى فى رسامة الأساقفة وكان الاتفاق قد تم على استئناف النظر فى هذا الموضوع بعد الرسامة ومن ثم تعطلت رسامتهم [٦٧].

وفى ٣٠ يونيو ١٩٤٦ تدخل الراس كاسا لحل الأزمة بعد أن أرسل الرهبان الإثيوبيون الخمسة برقية إلى هيلاسلاسى يطلبون منه العودة إلى إثيوبيا بعد أن بقوا فى مصر لمدة شهرين دون رسامة بسبب تعنت الكنيسة المصرية وتحقيرها إياهم ، فطلب الراس كاسا من القائم بأعمال المفوضية المصرية بأديس أبابا أن ينقل للحكومة المصرية والكنيسة أن عودة الرهبان الخمسة دون رسامة سيكون من عواقبه فصل الكنيستين واستقلال الكنيسة الإثيوبية ، واقترح أن ترسل الكنيسة المصرية وفد إلى إثيوبيا للتفاوض ليقطع الطريق أمام قوى أخرى – كنيسة روما الكاثوليكية ، والكنائس الشرقية المستقلة – تتصل بالوفد الإثيوبى بالقاهرة وتحرضه وتبث فيه روح الانفصال من أعضاء الكنائس الأرثوذكسية الأخرى المستقلة [٦٨].

ولزيادة الضغط أعلنت المفوضية الإثيوبية فى القاهرة أن الإمبراطور كان فى وسعه الإبقاء على ما كانت عليه الكنيسة الإثيوبية أيام الاحتلال الإيطالى من انفصال ، وكررت مطالب الكنيسة الإثيوبية [٦٩] ،

وفى ١٦ يونيو ١٩٤٦ أرسل مجلس الوزراء المصرى رسالة إلى البطريرك يطلب منه فيها عقد اجتماع لرؤساء الكنيسة للوصول إلى حل يحافظ على العلاقات بين مصر وإثيوبيا، ولكن البطريرك أبلغ رئيس الوزراء أن هذه المسائل ليست من سلطته وإنما من سلطة المجمع المقدس. ثم أصدر المجمع المقدس بيانا جاء فيه أنه تمت إجابة كل طلبات الإثيوبيين ما عدا المطلب الخاص بمنح المطران الإثيوبى حق رسامة الأساقفة لمخالفته القوانين الكنسية[٧٠] .

وتدخلت الحكومة الإثيوبية مرة أخرى وطلبت من مفوضيتها بأديس أبابا أن تعرض على هيلاسلاسى حلا يقضى بأن يأمر رهبانه بالتوقيع على التعهد غير

موقوت بعدم رسامة البطاركة والمطارنة والأساقفة حتى يتم رسامتهم ، وأبلغت المفوضية أن الكنيسة المصرية سوف ترسل وفدا إلى إثيوبيا لمناقشة هذا الاقتراح إذا قبله الإمبراطور من حيث المبدأ [٧١] ، فوافق الإمبراطور وطلب من الأتشجى العودة إلى إثيوبيا برفقة وفد الكنيسة المصرية [٧٢].

وفى يوليو ١٩٤٦ وصل وفد الكنيسة المصرية إلى أديس أبابا برئاسة إبراهيم المنياوى باشا عضو المجلس الملى العام وعقد اجتماعات مع الوفد الإثيوبى برئاسة الأتشجى ورئيس الوزراء الإثيوبى، وتقدم الوفد المصرى بمشروع اتفاق ينص على احترام الحالة الراهنة كأساس للعلاقة بين الكنيستين ، وأن يقوم الرهبان الأثيوبيين بتوقيع التعهد حتى يتم البطريرك دراسة المصادر الدينية والمستندات التى تقدمت بها الكنيسة الإثيوبية لمنح الأساقفة الإثيوبيين حق رسامة الأساقفة ، وطلب كذلك وقف الحملات الصحفية ضد الكنيسة المصرية . وقد وافق الإثيوبيون على هذا المشروع فى بادئ الأمر، إلا إنهم سحبوا موافقتهم بعد ذلك ، ورفضوا توقيع الرهبان على التعهد ، فرفض الوفد المصرى ذلك وقرر العودة إلى القاهرة . وابلغ البطريرك أن رجال الكنيسة الأثيوبيين كانوا مقتنعين بوجهة النظر المصرية خلال هذه المفاوضات ، ولكن تدخل الحكومة الأثيوبية وضغطها عليهم هو السبب فى رفض المشروع المصرى[٧٣]. ونتيجة لعدم التوصل إلى الاتفاق غادر الرهبان الإثيوبيون القاهرة فى نهاية شهر أغسطس ١٩٤٦ بعد استدعائهم دون رسامة [٧٤].

وقد قامت الصحف الإثيوبية أثناء زيارة الوفد المصرية بحملة شديد ضد الكنيسة المصرية حتى اتهمتها بأنها زيفت قانونا نسبته إلى مجمع نيقية ٣٢٥ م. يحرم على إثيوبيا أن يقوم بشئونها الدينية أكثر من أسقف واحد ، وبشرط أن يكون من الإكليروس المصرى، كما شنت الصحف الأثيوبية كذلك هجوما شديدا على إبراهيم المنياوى رئيس الوفد المصرى [٧٥].

ومن ثم نشرت جريدة الإثيوبيان هيرالد سلسلة من المقالات تحت عنوان

الصدق والعدل والصداقة ورد بها أن الكنيسة المصرية تعارض مطالب الكنيسة الإثيوبية بوحى دنيوى أكثر منه روحانى[٧٦] ، كما هاجمت المطران كيرلس وكذبت ما نشرته الصحف المصرية عن موقفه أثناء الاحتلال الإيطالى بهدف منع عودة كيرلس إلى إثيوبيا [٧٧]. كما نشطت الإرساليات اليونانية لإشعال روح الانفصال لدى الإثيوبيين [٧٨]، كما قام مطران الروم الأرثوذكس نيقولا عبد الله فى إثيوبيا بدور كبير لإفساد العلاقات بين الكنيستين وتشجيع انضمام الكنيسة الإثيوبية إلى الكنيسة اليونانية بدعوى أنها الأصل فى حين أن الرابطة مع الكنيسة المصرية عرض زائل [٧٩] ، وقد ظهر فيما بعد أن هذا الرجل كان له نشاط سياسى لصالح بريطانيا [٨٠].

وفى يونيو ١٩٤٧ عاد الإمبراطور وطلب من البطريرك أن يعمل على حسم النزاع بين الكنيستين وخاصة فيما يتعلق بحق المطران فى رسامة الأساقفة ، فكون البطريرك لجنة أعدت تقريرا أقره المجمع المقدس فى ٢٤ يوليو ١٩٤٧ ، وكان أهم قراراته تأييد القرارات السابقة الخاصة بتعيين مطران إثيوبى الجنسية بعد موت الأنبا كيرلس وتخويل البطريرك لمطارنة إثيوبيا سلطة رسامة الأساقفة الإثيوبيين طبقا لما تدعو إليه الحاجة بشرط حصوله على مرسوم بطريركى بالموافقة على رسامة هؤلاء الأساقفة وبعد أن تعرض سيرتهم الذاتية على البطريرك ، كما أقر المجمع المقدس رسامة أحد الرهبان المصريين أسقفا ونائبا بطريركيا لشئون أفريقيا الروحية على أن يكون مقره الرسمى أديس أبابا ويكون من مهامه نقل مراسيم البطريرك ومكاتباته عند رسامة الأساقفة والاشتراك فى رسامتهم [٨١]، وقد قبل الإثيوبيون ذلك باستثناء مسألة تعيين النائب البطريركى فى أديس أبابا لأن وجوده فى نفس المدينة الموجود فيها المطران الإثيوبى يخوله مركزا أعلى من مركز المطران مع أنه أقل منه فى الدرجة ويعطيه كذلك حق الأسبقية فى كل شئ[٨٢].

وعلى أثر ذلك بدأت مفاوضات جديدة بين الكنيستين ، وقررت الحكومة المصرية أن تراقب المفاوضات بين الكنيستين ولكن بطريقة غير رسمية حتى لا

تؤول بالرغبة فى التدخل فى شئون إثيوبيا الدينية [٨٣]. وانتهت المفاوضات إلى التوصل إلى مشروع اتفاق أقره المجمع المقدس فى ١٣ يوليو ١٩٤٨ تضمن الموافقة على طلبات الكنيسة الإثيوبية على الخاصة بمنح المطران الإثيوبى حق رسامة الأساقفة بعد الحصول على إذن من البطريرك والتوقيع على تعهد بعدم المشاركة فى رسامة بطاركة أو مطارنة لإثيوبيا على أن يقوم مندوب بطريركى بنقل خطابات التفويض والتعهدات دون تحديد مقر له [٨٤]. وبناء على الاتفاق تمت رسامة الأساقفة الخمسة فى القاهرة فى ١٤ يوليو ١٩٤٨ ، وهدأت الأمور على أثر ذلك [٨٥].

وفى ٢٢ أكتوبر ١٩٥٠ مات الأنبا كيرلس مطران إثيوبيا ، وتطلع الإثيوبيون لتنفيذ قرار المجمع المقدس برسامة مطران إثيوبيا خلفا له ، فأسرع السفير الإثيوبى فى القاهرة الفيتورارى تافسا لمقابلة البطريرك لاتخاذ الإجراءات اللازم لتنفيذ ذلك ، ومن ناحية أخرى مارست أثيوبيا العديد من المحاولات للضغط على الكنيسة المصرية لإجبارها على رسامة مطران أثيوبى ، ومن بين هذه المحاولات تحريض أتباع الكنيسة الأثيوبية على التعدى على المصريين فى دير السلطان فى القدس . وعلى الرغم من انقسام الرأى العام داخل الكنيسة المصرية على نفسه بين مؤيد ومعارض لرسامة مطران أثيوبى ، إلا أن قيادة الكنيسة لم تتأثر بذلك وقررت المضى قدما فى تنفيذ ما سبق وأقره المجمع المقدس ، فاتفق البطريرك مع السفير الإثيوبى على إجراءات رسامة أول مطران إثيوبى للكنيسة الإثيوبية ، وكان هيلاسلاسى ورجال كنيسته قد اختاروا الأنبا باسيليوس أسقف شوا لهذا المنصب ، وفى ١٤ يناير ١٩٥١ تمت الرسامة ، ولم يفكر باسيليوس فى إقامة الصلاة على روح سلفة الأنبا كيرلس أخر المطارنة المصريين ، وعاد إلى إثيوبيا فى ١٩ يناير حيث استقبل استقبالا حافلا واستقبله هيلاسلاسى وكبار رجال دولته [٨٦].

وعلى الرغم من إجابة الكنيسة المصرية لكافة طلبات الكنيسة الإثيوبية ، إلا أن الإثيوبيين لم يقنعوا بما حققوه خلال تلك الفترة ، فقد تكررت حالات

الاعتداء على أتباع الكنيسة المصرية فى دير السلطان ، وربما كان ذلك للضغط على الكنيسة المصرية للحصول على مزيد من التنازلات [٨٧] ، ففى يوليو ١٩٥٢ قام أسقف الإثيوبيين بإقامة الصلاة فى ساحة دير السلطان بمناسبة "عيد جلوس هيلاسلاسى على العرش" على الرغم من اعتراض المطران المصرى الذى اشتكى لسلطات القدس الأردنية التى قررت منع الإثيوبيين من إقامة الصلاة فى الدير [٨٨].

وتدخلت الحكومة الإثيوبية للضغط على الحكومة المصرية ، فرفضت تعيين مصرى فى منصب مدير كلية اللاهوت بأديس أبابا كما كانت تجرى عليه العادة ، وربطت ذلك بتدخل الحكومة المصرية لوقف تصرفات القساوسة المصريين فى دير السلطان تجاه الإثيوبيين وسوء معاملتهم لهم[٨٩] ، فى حين أن الإثيوبيين هم الذين كانوا يثيرون المشاكل مع المصريين ، فقد حاولوا منع مطران المصريين من المرور عبر دير السلطان لولا تدخل متصرفية لواء القدس [٩٠].

وعلى الرغم من أن الإثيوبيين كان لديهم مفاتيح الباب الشرقى للدير ، إلا أنهم أصروا على استخدام البابين الشمالى والجنوبى المخصصين للمصريين ودون استئذان كما كان متبعا ، وصل الأمر إلى حد تهديد الأنبا ثاوفيلس أسقف الإثيوبيين فى القدس بالانتماء إلى كنيسة روما ، وأن بطريرك روما لا يسمح بمرور أتباعه فقط بل يعطيهم أديرة كاملة وانه سينشئ ديرا للأحباش فى القدس ، إضافة إلى ذلك قام بشن هجوم عنيف على الكنيسة المصرية فى القدس واشتكى للحكومة الأردنية بسبب العلم الكنسى الذى يرفعه المصريون فوق دار البطريركية فى القدس بدعوى أن من يحكم مصر مسلمون ولا يوجد علم رسمى للكنيسة فى مصر فتدخلت الخارجية المصرية لدى الحكومة الأردنية لإحباط مساعيه كما سعى لإقناع السلطات الأردنية بطرد المطران المصرى من القدس لولا تدخل وزير مصر المفوض فى عمان فى عام ١٩٥٢[٩١].

وعلى الرغم من ذلك حافظت الكنيسة المصرية على علاقاتها بالكنيسة

الإثيوبية فتناست تعيين مندوبها البطريركى ، كما وجه الأنبا يوساب الدعوة لعدد من طلاب مدرسة الثالوث المقدس اللاهوتية فى أديس أبابا لمتابعة دراستهم فى مدرسة اللاهوت فى القاهرة ، كما وافق على رسامة أسقف لمدينة القدس وكذلك وافق على رسامة عدد أخر من الأساقفة الإثيوبيين حتى وصل عدد الأساقفة الإثيوبيين إلى ثلاثة عشر أسقفا [٩٢]. ولذلك زاد حب الإثيوبيين للأنبا يوساب وقدروه تقديرا عظيما ، وعندما حدثت محاولة إقصائه عن منصبه فى عام ١٩٥٤ [٩٣] ، أرسلت إثيوبيا مندوبا للقاهرة للاطمئنان عليه ، وعلى الرغم من فشل المحاولة إلا أن الوضع داخل الكنيسة استمر على حاله ولم يقم يوساب بتغيير الأوضاع التى أدت لمحاولة إبعاده ، فتقدم أعضاء المجمع المقدس طالبين منه إصلاح أحوال الكنيسة ومقاومة الفساد ، غير أنه رفض ذلك فانسحب غالبية أعضاء المجمع المقدس ، ثم عقدوا اجتماعا أخر بعيدا عن البطريرك ، اتخذوا فيه عدة قرارات أهمها إبعاد خادم البطريرك ملك جرجس المتهم الأول بالفساد والعفو عن أعضاء جماعة الأمة القبطية ولكن يوساب رفض هذه القرارات ، غير أن تدخل بعض الوسطاء جعله يوافق عليها ، وهدأت الأمور على أثر ذلك وأجريت انتخابات المجلس الملى العام فكان أول ما قام به المجلس الدعوة لتنظيم لائحة انتخاب البطريرك وتنظيم الديوان البطريركى وهما أمران يمسا العلاقة مع الكنيسة الإثيوبية ، فقد اقترح المجلس أن يتم اختيار البطريرك من بين ثلاثة رهبان مصريين تختارهم لجنة مكونة من سبعة أعضاء ثلاثة منهم من المجلس الملى وثلاثة من المجمع المقدس وعضو سابع يختاره إمبراطور إثيوبيا ، كما اقترح أن يمثل إثيوبيا فى الديوان العام للكنيسة الإثيوبية سكرتير روحى يختاره الإمبراطور ويختص ببحث شئون الكنيسة الإثيوبية ، وأن يعد فى القصر البطريركى غرفة استقبال خاصة بالإمبراطور وأمراء ووزراء إثيوبيا علاوة على مكتب السكرتير الروحى الإثيوبى[٩٤].

ويظهر من العرض الذى قدمه المجلس الملى لأثيوبيا إدراك الكنيسة المصرية لحقيقة أهداف هيلاسلاسى التى كانت ترمى إلى السيطرة على

الكنيسة الأثيوبية ، ولذلك كانت وضعت جميع المميزات التى عرضتها على الكنيسة الأثيوبية بيد الإمبراطور فهو الذى يختار عضو لجنة اختيار البطريرك وهو الذى يختار السكرتير الروحى.

ولكن العلاقات بين البطريرك والمطارنة توترت مرة أخرى بسبب استمرار الفساد الداخلى ، فاجتمع المجمع المقدس وأصدر بيانا فى ٢٠ سبتمبر ١٩٥٥ قرر فيه إعفاء الأنبا يوساب من إدارة الكنيسة وإبعاده عن مقرها بالقاهرة والإسكندرية وتشكيل لجنة ثلاثية من أعضاء المجمع لإدارة الكنيسة بصفة مؤقتة حتى وفاة يوساب . وقد أيد المجلس الملى قرار المجمع المقدس ، ثم رفع المجمع المقدس مذكرة إلى مجلس الوزراء يطالب الحكومة بإصدار مرسوم بتشكيل لجنة ثلاثية لتولى اختصاصات البطريرك على أن يبطل هذا المرسوم بوفاته ، بناء على ذلك قرر مجلس الوزراء فى ٢١ سبتمبر ١٩٥٥ وقف الأنبا يوساب عن القيام بأعمال منصبه ، كما قرر عقد اجتماع للمجلس الملى لترشيح لجنة إدارة الكنيسة الثلاثية[٩٥] ، وتم إبعاد البطريرك إلى دير المحرق بأسيوط بناء على رغبته فى ٢٤ سبتمبر ١٩٥٥ [٩٦].

وخلال هذه الأزمة أعلن السفير الإثيوبى فى القاهرة فى ٩ سبتمبر ١٩٥٥ أن تنحية الأنبا يوساب ما هى إلا مسألة داخلية خاصة بالكنيسة المصرية وحدها ولا دخل لإثيوبيا بها [٩٧]. غير أن الأمر كان مختلفا فى إثيوبيا ، فما أن ذاع خبر هذه قرار عزل البطريرك حتى عقد الأنبا باسيليوس مطران إثيوبيا اجتماعا فى ٢٦ سبتمبر ، وقرر عقد مجمع مقدس لإثيوبيا فى ٣ أكتوبر وأرسل برقية تأييد للأنبا يوساب وبرقية احتجاج للمجمع المقدس لاتخاذ مثل هذه القرارات دون علمهم أو إحاطتهم بالظروف[٩٨]. وهكذا فإن أثيوبيا لم تساند يوساب قبل قرار عزله ، غير أنها أيدته بعد ذلك اعتبرت قرار عزله باطلا ، وهذا يوضح رغبة أثيوبيا استغلال الفرصة لإضعاف الكنيسة المصرية من خلال التزامها بالحياد فى بادئ الأمر ، ولكن ما أن استفحل الخلاف وتحول إلى قرارات فعلية حتى كشفت عن أهدافها الحقيقية ، وعملت جاهدة على زيادة الخلافات بتأييدها

ليوساب من ناحية ، والحصول على حق التدخل فى شئون الكنيسة المصرية من ناحية أخرى.

وانتهز المجلس الملى والمجمع المقدس فرصة الاحتفال باليوبيل الفضى لتتويج الإمبراطور وقرر إرسال وفد مشترك من المجمع المقدس والمجلس الملى إلى إثيوبيا لتهنئته بهذه المناسبة ، غير أن إثيوبيا رفضت فكرة استقبال هذه الوفد بصفته الرسمية حتى لا يكون ذلك اعترافا بالأمور الجديدة ، وإن كانت قد قبلت استقبالهم بصفتهم الشخصية بعد تدخل السفير المصرى بأديس أبابا ،فعدلت الكنيسة المصرية عن إرسال الوفد واكتفت بإرسال برقية تهنئة لهيلاسلاسى وأقامت قداسا فى الكاتدرائية احتفالا بهذه المناسبة على الرغم من الإهانة التى وجهتها لها إثيوبيا [٩٩].

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل إن الفريق الموالى ليوساب فى مصر ظل على اتصال دائم بالمسئولين بالكنيسة الإثيوبية لتعزيز وجهة نظرهم بل وتأييدهم فى السعى لإلغاء وقف يوساب ويثيرون الحمية لديهم ، وأبلغ الأنبا ثاوفيلس نائب المطران الإثيوبى السفير المصرى بأديس أبابا أن هناك استياءاً شديداً بين زملائه الأساقفة فى إثيوبيا وينادون بضرورة تجاهل موقف الكنيسة المصرية تجاه البطريرك وتعضيد فكرة فصل الكنيستين بل إن ثاوفيلس حاول إثارة بعض المصريين الموجودين فى إثيوبيا وتساءل عن كيفية قبول تدخل حكومة إسلامية (الحكومة المصرية) فى شئون الكنيسة [١٠٠].

ثم طلب وزير المواصلات الإثيوبى من السفير المصرى نقل حل وسط للكنيسة المصرية يقضى بإعادة يوساب كرئيس رمزى وروحى مع تعيين شخص يقوم بمهام منصبه بدلا من ثلاثة أشخاص وأبلغه كذلك أن الإمبراطور نجح فى وقف تيار الانفصال[١٠١].

وفى ٢٨ نوفمبر ١٩٥٥ اجتمع مطران إثيوبيا باسيليوس والأساقفة الإثيوبيين فى أديس أبابا وأصدروا بيانا بعدم قانونية قرار إبعاد يوساب بسبب عدم حضور

الكنيسة الإثيوبية للمجمع المقدس الذى اتخذ هذا القرار فضلا عن عدم قانونيته أو المشاركة فى اتخاذ قرار خاص بالأب الروحى المشترك خاصة وأنها شاركت فى انتخابه ، وأعلنت اعترافها بحق الأنبا يوساب فى العودة وقرر إرسال وفد إلى مصر لشرح قراراتهم للمطارنة المصريين ، ووصل هذا الوفد إلى القاهرة برئاسة ثاوفيلس مطران هرر[١٠٢] الذى اقترح أن يقيم يوساب فى إثيوبيا وترددت إشاعات بأن إثيوبيا سوف تسعى لتدبير سفر يوساب إلى إثيوبيا حتى ولو بطريقة سرية [١٠٣].

ولكن المطارنة المصريين رأوا فى التصرف الإثيوبى محاولة للحصول على امتيازات جديدة مستترة وراء مطالبتهم بعودة البطريرك إلى منصبه ، إذ ادعى الإثيوبيون أنهم اشتركوا فى انتخاب البطريرك فى حين أنهم لم يشاركوا إلا فى حفل رسامته فقط، كما ادعوا ببطلان قرار المجمع المقدس لعدم حضورهم له، فى حين أن وجودهم فى المجمع المقدس كان يمثل خطرا محتملا على مكانة الكنيسة المصرية ، لأن المجلس الملى والمجمع المقدس لهما حق تعيين الأساقفة الذين لهم حق الانتخاب، خصوصا بعد أن أصبح من حق المطران الإثيوبى رسامة أى عدد من الأساقفة مما كان يمكنها من أن يكون للكنيسة الإثيوبية الأغلبية فى المجمع المقدس وبالتالى السيطرة على القيادة الدينية[١٠٤].

وعلى أى حال فقد وصل الوفد إلى القاهرة فى ٨ ديسمبر ١٩٥٥ ، واتبع أساليب منافية للتقاليد المتبعة فى مثل هذه الزيارات ، حيث أظهر العداء لجميع هيئات الكنيسة المصرية وتجاهل المجلس البطريركى والمجلس الملى العام ولم ينزل فى ضيافة الكنيسة كما كان متبعا وإنما نزل فى السفارة الإثيوبية بالقاهرة، وقصر أعضاؤه اجتماعاتهم على حاشية الأنبا يوساب ومؤيديه وعملوا على إحداث انقسام داخل صفوف الكنيسة المصرية ونجحوا فعلا فى تكوين جبهة من المطارنة المنشقين ومن بعض أعضاء المجلس الملى العام تطالب بعودة يوساب ، وتقدم مريت غالى عضو المجلس الملى العام بمذكرة طالب المجلس

فيها بأهمية عودة الأنبا يوساب بالنسبة للعلاقات بين الكنيستين المصرية والإثيوبية ، واقترح عودته للرئاسة الروحية فقط مع إسناد شئون الكنيسة لغيره ، ولكن المجلس الملى رفض ذلك تماما وبذلك يكون قد رفض ضمنا التفاوض مع الوفد الإثيوبى وقد أدى ذلك إلى استقالة إبراهيم المنياوى احتجاجا على موقف المجلس من عودة البطريرك بسبب الخلاف بين الكنيستين [١٠٥].

كما نجح الوفد الإثيوبى فى عقد اجتماع من المطارنة والأساقفة المعارضين للمجلس البطريركى فى فبراير ١٩٥٦ قرروا فيه جمع توقيعات أكبر عدد من المطارنة المصريين بجانب الأساقفة الإثيوبيين على عودة الأنبا يوساب ثم يعرض الأمر على الحكومة المصرية فتأمر بعودته ، وشرعوا فى تنفيذ هذه الفكرة بالفعل ، ولكن تعرض اثنان من المطارنة المكلفين بجمع التوقيعات لحادث قطار لقيا حتفهما على أثره أحبط هذه الفكرة فعاد الوفد الإثيوبى إلى بلاده[١٠٦].

وفى ١٩- ٢٠ يونيو ١٩٥٦ اجتمع الوفد الإثيوبى مع بعض المطارنة المصريين فى دير المحرق بحضور يوساب وأقروا أنه إذا وافق الأنبا على طرد مساعده الفاسد فإنهم سيعملون على عودته إلى مكانه فى القاهرة ، وقد وافق الأنبا يوساب على ذلك ، عاد بعد ثلاثة أيام إلى القاهرة منعته قوات الشرطة من دخول مقر البطريركية وأعلنت الحكومة أن الاجتماع الذى اتخذ هذا القرار اجتماع باطل فرجع الوفد الإثيوبى إلى بلاده وانتهت الأزمة عمليا بوفاة البطريرك يوساب الثانى فى ١٤ نوفمبر ١٩٥٦ أثناء أزمة السويس[١٠٧].

وفى ٣١ مايو ١٩٥٧ بدأت الكنيسة الإثيوبية تتطلع إلى المزيد من المطالب ، حيث اجتمع المجمع المقدس للكنيسة الإثيوبية برئاسة المطران باسيليوس والوزراء بحضور هيلاسلاسى وفى قصره وتبنى هذا المجمع فكرة ترشيح بطريرك إثيوبى ليتولى رئاسة البطريركية المرقسية ومقره الإسكندرية بعد وفاة البطريرك المصرى أى أن يصبح منصب البطريرك بالتناوب مدى الحياة بين مصر وإثيوبيا ، كما ناقش هذا المجمع أيضا فكرة الانفصال حيث أدار

هيلاسلاسى هذه التمثيلية ببراعة فوقف هو وولى عهده ومعظم الأمراء ورئيس الكنيسة إلى جانب الإبقاء على العلاقات بين الكنيستين بينما ترك دور تأييد الانفصال لباقى الوزراء ومعظم الأساقفة وعلى رأسهم أسقفى هرر وأكسوم وهما أصحاب الترتيب الثانى والثالث فى الكنيسة الإثيوبية مستندين فى دعواهم إلى إهمال الكنيسة المصرية لشئون الكنيسة الإثيوبية فى كل ما يتصل بالأمور الدينية وأن استقلال الكنيسة الإثيوبية سيظهر شخصيتها فى المحيط الدينى فى هذا الجزء الهام من القارة الأفريقية(١٠٨).

وقد ساهمت الإرساليات الأجنبية فى هذا الاتجاه وكان على رأسهم أحد الهنود وكان يدعى سيمون وكان يعمل مديرا للمدرسة اللاهوتية - التى طالما أدارها مصريون قبل ذلك- وكان معروفا بعدائه الشديد لمصر فراح يغذى فكرة الانفصال لدى الإثيوبيين بدافع أن الكنيسة الإثيوبية تمثل الدولة المسيحية الوحيدة فى أفريقيا وأنها أحق من الكنيسة المصرية فى نشر الدين المسيحى ورعايته من الكنيسة المصرية التى محيت ذاتيتها واستقلالها بخضوعها للسلطات المصرية المسلمة التى توجهها كما تشاء وحسبما ترى والتى تعمل على فرض نفوذ الحكومة المصرية على الحكومة الإثيوبية عن طريقها، كما وجه المطران أثناسيوس صموئيل مطران الكنيسة السريانية الأرثوذكسية فى الولايات المتحدة والمطران كليمنس إبراهام مطران الكنيسة السريانية فى الهند الدعوة لعقد مؤتمر دولى للكنائس الشرقية فى أديس أبابا يضم الكنائس الأرمينية والمصرية والسريانية الهندية المعروفة بعدائها الشديد للكنيسة المصرية(١٠٩).

وكان هيلاسلاسى مقتنعا بأن الكنيسة المصرية واقعة تحت سيطرة عبدالناصر وأصبح مقتنعا أيضا بأن كل مديرى المدارس أو الرهبان المصريين الذين يصلون إلى إثيوبيا لم يعودوا موظفين دينيين وإنما وكلاء لعبدالناصر(١١٠). وقد ساعده فى هذه القناعة التقارير التى كان يرسلها له ممثلوه فى القاهرة ، والتى كانت تؤكد له أن الكنيسة المصرية أصبحت جزءا من حكومة عبد الناصر(١١١).

ولذلك بدأت أثيوبيا فى نوفمبر ١٩٥٧ الإعداد لمرحلة جديدة على طريق الاستقلال عن الكنيسة المصرية ، حيث أرسلت الكنيسة الإثيوبية والإمبراطور هيلاسلاسى العديد من الرسائل للأنبا أثناسيوس قائمامقام البطريرك ، دارت حول مطالب الكنيسة الإثيوبية فى إعادة النظر فى طريقة اشتراك الكنيسة الإثيوبية فى انتخاب البطريرك اشتراكا فعليا لا رمزيا ، وكذلك رفع درجة المطران الإثيوبى ، ثم أوفدت الكنيسة الإثيوبية وفدا فى مايو ١٩٥٨ ركز هذا الوفد على المشاركة فى انتخاب البطريرك وتأجيل المسائل الأخرى حتى يتولى النظر فيها البطريرك الجديد مع المجمع المقدس والاشتراك فى وضع لوائح دائمة لانتخاب البطريرك ، وعدم التفرقة فى الترشيح للكرسى البطريركى وأيضا عدم التفرقة فى الإجراءات الانتخابية ودار الخلاف حول المطلب الثالث الخاص بأن يكون البطريرك مصريا دائما ، فقبل الوفد الإثيوبى أن يسرى ذلك على انتخاب البطريرك فى هذه المرة فقط على أن توضع تسوية دائمة لهذه المسألة بعد ذلك ووعد الجانب المصرى بأن يصبح المطران الإثيوبى نائبا للبطريرك فى إثيوبيا.

كما دار خلاف حول المطلب الرابع الخاص بالمساواة فى عدد الناخبين وقبله الجانب المصرى ، كما قبل المساواة فى الإجراءات الانتخابية ، واتفق الجانبان على مواد لائحة انتخاب البطريرك بعد إدخال تعديلات على بعضها وتم توقيع اتفاقية فى ٢١ يوليو ١٩٥٨ تضمنت العديد من النقاط أهمها : أن المجمع المقدس هو السلطة الوحيدة التى يرجع إليها فى قانون الانتخابات وفى سيامة البطريرك ، وإعادة النظر فى لائحة الانتخاب باشتراك الإثيوبيين وعدم التفرقة بينهم وبين المصريين ، كما تضمنت الاتفاق على إجراءات الانتخاب هذه المرة فقط وهى أن يكون عدد الناخبين الإثيوبيين متساويا مع عدد الناخبين المصريين ، وتساوى عدد الأعضاء الإثيوبيين فى لجنة الترشيح لمنصب البطريرك واللجان الأخرى المتصلة به مع الأعضاء المصريين ، وأيضا أن يكون المرشحون لكرسى البطريركية مصريين أرثوذكس[١١٢]، تضمنت الاتفاقية كذلك

أن يكون لكل جانب ثمانية عشر مندوبا لهم حق التصويت فى انتخابات البطريرك ويختار الإمبراطور الإثيوبيين (١١٣).

كما وافق الجانب المصرى على عرض إثيوبى يتضمن منح مطران إثيوبيا مركز نائب البطريرك فى إثيوبيا على أن يتم ذلك بعد انتخاب البطريرك على أن يرسم الأساقفة فقط وتأجيل طلب ترسيم المطارنة بعد سيامة البطريرك بشرط اعتراف الحكومة الإثيوبية وكنيستها بأن يكون الجالس على كرسى القديس مرقص الرسول مصريا على الدوام ومقره الإسكندرية وأنه فى ذات الوقت بطريرك إثيوبيا وأن نائب البطريرك فى إثيوبيا يتم رسامته دائما على يد البطريرك فى الإسكندرية(١١٤).

وبناء على هذا الاتفاق وصل إلى القاهرة ممثلو الكنيسة الإثيوبية فى سبتمبر ١٩٥٨ للاشتراك فى لجنة الترشيحات غير أنهم وجدوا أن قانون الانتخابات القديم لا يزال ساريا وأن الكنيسة لم تتخذ أى إجراءات لإدخال التعديلات الواردة فى الاتفاقية عليه وأنه لا يمكنها القيام بذلك فعادوا إلى بلدهم فى أكتوبر ١٩٥٨ بعد أن تعذر اشتراكهم فى الانتخاب ، وفى ٢٥ ديسمبر أرسل الأنبا أثناسيوس القائم بأعمال البطريرك مبررا ذلك لمطران إثيوبيا وأن الانتخاب سيتم بالقانون القديم ، فرد عليه المطران الإثيوبى فى ١٦ فبراير ١٩٥٩ بأنه يعتبر هذا القرار فسخا من جانب واحد للاتفاق الذى تم بالقاهرة فى يوليو ١٩٥٨ وأنها لن تشترك فى انتخاب البطريرك أو الاعتراف به أبا روحيا أعلى وأنها سوف تستمر فى تصريف شئونها الروحية بنفسها وفقا لحقها وتحت مسئوليتها(١١٥).

ولما وجدت إثيوبيا أن الكنيسة المصرية ماضية فى طريقها لانتخاب بطريرك دون الاعتداد بموقف إثيوبيا ، أعلن هيلاسلاسى فى فبراير ١٩٥٩ أنه إذا لم تنفذ بنود اتفاق يوليو ١٩٥٨ فإن إثيوبيا لن تلعب أى دور فى الانتخابات ، وزاد الأمور سوءا عندما لم توجه الكنيسة المصرية أى دعوة للإثيوبيين

للاشتراك فى الانتخابات التى تمت فى الفترة من ١٨ إلى ٢٠ أبريل ١٩٥٩[١١٦].

وبعد أن انتخب القمص مينا البرموسى بطريركا ، قام قائمقام البطريرك الأنبا أثناسيوس بإرسال دعوة إلى هيلاسلاسى يبلغه بانتخاب البطريرك الجديد وبموعد رسامته فى ١٠ مايو ١٩٥٩ ودعاه إلى الاشتراك فى حفل التنصيب ، فرد عليه مطران إثيوبيا مؤكدا أن الكنيسة والإمبراطور لن يشتركا فى هذا الحفل . فكرر البطريرك المنتخب دعوة الإمبراطور فى أول مايو وأبلغه أن مطالب الكنيسة الإثيوبية سوف يكون لها الأولوية بعد رسامته وطلب منه أن يشارك مطران إثيوبيا وأساقفتها فى رسامة البطريرك لأول مرة فى تاريخ الكنيستين ، ولكن هيلاسلاسى رفض المشاركة مجددا ، كما رفض مشاركة الكنيسة الإثيوبية ، فما كان من الكنيسة المصرية إلا أن أتمت إجراءات الرسامة فى موعدها المقرر سلفا دون أن يشترك فيها الإثيوبيون [١١٧].

وبعد رسامة البطريرك الجديد الأنبا كيرلس بأيام قليلة قام بإرسال خطاب إلى الإمبراطور أعرب فيه عن أسفه عن عدم مشاركة الإمبراطور فى رسامته وأبلغه بأن أول أولوياته هى تنظيم الكنيسة ، ورفع مركز رئيس كنيسة إثيوبيا وتنظيم سلطاته فى الرسامة وطلب منه أن يرسل وفد إلى القاهرة لمشاركة فى دراسة هذا التنظيم [١١٨]. ثم أرسل وفدا إلى إثيوبيا فى أول يونيو ١٩٥٩ ولكن هذا الوفد لم يحرز أى نتيجة [١١٩].

وفور مغادرة وفد الكنيسة المصرية أديس أبابا أرسل هيلاسلاسى خطابا إلى البطريرك بتعيين وفد إثيوبى للمباحثات ، وحضر الوفد إلى القاهرة فى منتصف يونيو ١٩٠٦ برئاسة الراس أسراتى كاسا [١٢٠] ، وبعد اجتماعات عديدة تم التوصل إلى اتفاقية جعلت مطران إثيوبيا بمرتبة بطريرك جاثليق وله المرتبة الثانية بين مراتب الكنيسة بعد بطريرك الإسكندرية ويكون اختياره من بين الرهبان الإثيوبيين وبعد تصديق الإمبراطور على اختياره وتجرى رسامته على يد بطريرك الإسكندرية مع التأكيد على اعتبار بطريرك الإسكندرية فى مصر الأب

الروحى الأعلى لكنيسة القديس مرقس بإثيوبيا واعتبار شخصيته مصونة لا يمسه تجريح وأن يذكر اسمه فى كافة الصلوات بإثيوبيا ، وأن البطريرك يجب أن يكون مصريا على الدوام ومن أبوين مصريين مع مشاركة ممثلين عن إثيوبيا بعدد محدود من الناخبين فى انتخاب البطريرك يحددهم البطريرك [١٢١].

وتضمن الاتفاق كذلك أن يكون من حق بطريرك إثيوبيا رسامة المطارنة والأساقفة بشرط أن يتعهد هؤلاء المطارنة والأساقفة بعدم رسامة بطريرك لإثيوبيا دون موافقة بطريرك الإسكندرية واحترام بطريرك الإسكندرية والاعتراف بسلطانه الأعلى [١٢٢]. إلى جانب ذلك تضمنت الاتفاقية تبادل الأساتذة والطلاب والرهبان بين الكنيستين وتحديد الأمور التى يجب أن يشارك فيها البطريرك الإثيوبى وهى إنشاء أبراشيات جديدة خارج وداخل إثيوبيا [١٢٣].

وفى يونيو ١٩٥٩ أرسل البطريرك إلى هيلاسلاسى نص الاتفاقية ورد هيلاسلاسى وأبلغه أنه اختار الأنبا باسيليوس مطران إثيوبيا لكى يكون البطريرك، وفى ٢٨ يونيو رسم باسيليوس فى القاهرة بحضور الإمبراطور[١٢٣].

وتُظهر هذه الأحداث التى شهدتها الفترة من عام ١٩٥٥ إلى عام ١٩٥٩ أن الكنيسة المصرية هى التى سهلت للكنيسة الإثيوبيةالاستقلال خاصة بعد أن حاول هيلاسلاسى ورجال الكنيسة الإثيوبية استغلال الضعف الذى اعترى الكنيسة المصرية بسبب الظروف الداخلية التى مرت بها فى تلك الفترة للتسرب تدريجيا للتسلط على الكنيسة المصرية وأن تصبح الكنيسة الإثيوبية فى نفس المكانة إن لم يكن أعلى من الكنيسة المصرية استنادا إلى أن كنيستهم هى كنيسة الدولة على عكس الكنيسة المصرية.

ويظهر ذلك جليا من المحاولات التى قامت بها الكنيسة الإثيوبية خلال تلك الفترة ، ومنها حرص هيلاسلاسى على أن يصبح من حق رئيس الكنيسة الإثيوبية رسامة أي عدد من الأساقفة وفقا لرغبات إثيوبيا ، وأن يشارك هؤلاء الأساقفة فى المجمع المقدس المصرى مما يهدد بأن يصبح لهم الأكثرية فيه ،

ثم محاولة إثيوبيا إقرار مبدأ تداول منصب البطريرك بين إثيوبيا ومصر وغيرها.

العلاقات بين الكنيستين المصرية والأثيوبية بعد اتفاقية ١٩٥٩:

شهدت الفترة التالية لتوقيع اتفاق عام ١٩٥٩ العديد من الأحداث التى أكدت إصرار الكنيسة الإثيوبية على تأكيد استقلالها بصورة كاملة وأنها ليست على استعداد لقبول توجيهات الكنيسة المصرية على الرغم من حرص الكنيسة المصرية على الإبقاء على علاقاتها مع الكنيسة الإثيوبية ، حيث قام الأنبا كيرلس بزيارة إثيوبيا فى أكتوبر ١٩٦٠ على الرغم مما قام به الإثيوبيون فى ذلك الوقت من السعى للاستيلاء على مفاتيح دير السلطان من المصريين (١٢٥) ، ونجحت فى ذلك بعد أن أجبرت السلطات الأردنية المصريين على تسليم مفاتيح الدير إلى الإثيوبيين بسبب تردى العلاقات السياسية بين مصر والأردن ولكن مع تحسن تلك العلاقات بينهما ، وتدخل الحكومة المصرية تراجعت الأردن مرة أخرى عن قرارها وأعادت المفاتيح للمصريين فى ٢٥ مارس ١٩٦١ (١٢٦).

وفى ١١ مارس ١٩٦١ اجتمع المجمع المقدس بالقاهرة وأرسل برقية شكر لجمال عبد الناصر لرعايته لمسألة دير السلطان ، وفى نفس العام أرسلت الكنيسة المصرية وفدا إلى الأردن لتقديم المستندات المدعمة لملكية المصريين للدير للملك حسين ، واحتج الإثيوبيون فأرسل الملك حسين خطابا إلى طرفى النزاع فى ١ يوليو ١٩٦٢ بأن الأردن سوف تبحث فى أحقية أى من الجانبين فى ملكية هذا الدير وفى ١٦ يوليو ١٩٦٢ سافر وفد من الكنيسة المصرية إلى القدس لإجراء مفاوضات مع الحكومة الأردنية حول هذه المسألة. وفى فبراير ١٩٦٦ تكررت المحاولة الإثيوبية مرة أخرى حيث سعت لدى حاكم القدس الأردنى فسمح لهم بإدخال خطوط الكهرباء إلى الدير تمهيدا لتمكينهم من الاستيلاء عليه فأرسل البطريرك إلى حكومة الأردن احتجاجاً على ذلك ، فأصدرت الحكومة الأردنية قرارا فى ٢١ مايو ١٩٦٦ بوقف قرار حاكم القدس

وإعادة الأمور إلى أصلها [١٢٧].

ولم تكن قضية دير السلطان هى المسألة الوحيدة التى أظهرت رغبة الإثيوبيين فى تحدى الكنيسة المصرية ، ففى أبريل عام ١٩٦١ قام الأنبا باسيلوس بترسيم الأنبا أتناتاؤس أسقفا لإريتريا ، كما قام برفع درجة عدد أربعة عشر أسقفا إثيوبيا إلى درجة مطران ، وأرسل تقريرا بذلك إلى كنيسة الإسكندرية ذكر فيه أنه قام بذلك تنفيذا لاتفاقية عام ١٩٥٩ التى تخول رئيس الكنيسة الإثيوبية تعيين الأساقفة والمطارنة ، غير أن الأنبا كيرلس أرسل له فى مايو ١٩٦١ رسالة جاء فيها أن الكنيسة الإثيوبية تجاهلت كنيسة الإسكندرية، وأن التعهدات المكتوبة لهؤلاء الأساقفة والمطارنة الجدد لم ترسل إلى القاهرة، كما اعترض على ترقية الأساقفة الأربعة عشر إلى درجة مطارنة ، كما أرسل فى ٤ سبتمبر خطابا أخر شديد اللهجة اعترض فيه على ترسيم الأنبا فيليبوس مطرانا للقدس ، فى ذات الوقت الذى يوجد فيه بالفعل مطران مصرى تابع للكنيسة المصرية ، وأنه لم يكن من المفترض أن يحدث ذلك قبل التحدث مع الكنيسة المصرية ، فضلا عن اعتراض البطريرك على قيام فيليبوس بعقد مؤتمر صحفى فى القدس أكد فيه على استقلال الكنيسة الإثيوبية ، ثم شهدت الفترة التالية محاولات من بعض الإثيوبيين لتهدئة الأجواء بين الكنيستين كان على رأسهم الراس كاسا نائب رئيس مجلس النواب ورئيس الوفد الإثيوبى خلال المفاوضات التى تمخضت عن اتفاقية ١٩٥٩ ، وتم إعداد تقرير جاء فيه أن إرسال مكاتبة بتوقيع تعهد الولاء يمكن أن توقف خلافا مع كنيسة الإسكندرية غير مرغوب فيه ، غير أن باسيليوس أرسل إلى الأنبا كيرلس رسالة واضحة وصريحة أبلغه فيها أن الأساقفة الإثيوبيين أعطوا القسم بالولاء لإبراشياتهم وأنه لا حاجة لأن يقدموا تقريرا بذلك لأية جهة أخرى ، كما أبلغه أن تعيين الأنبا فيليبوس فى القدس لن يحدث فيه أى تراجع ، ثم أرسل له رسالة أخرى أشد لهجة جاء فيها " أننا نقيم مبادئ إيماننا ومعتقداتنا التى توحد بين الكنيستين أكثر من الالتزامات الشكلية لاتفاقية ١٩٥٩" أما بالنسبة لمسألة فيليبوس فأبلغه

بأن "العامل التوحيدى بين الكنيستين قام على أساس الإيمان وليس الإجبار".

وفى عام ١٩٦٥ قرر هيلاسلاسى عقد مؤتمر للكنائس الأرثوذكسية غير الخلقدونية فى أديس أبابا ووجه الدعوة للأنبا كيرلس لرئاسة هذا المؤتمر ولكن الأنبا كيرلس أناب عنه وفدًا من المطارنة نيابة عنه، ولكن هيلاسلاسى أصر على مشاركة كيرلس بنفسه وطلب من الحكومة المصرية التدخل لإقناعه وأرسل طائرة خاصة إثيوبية لنقله إلى أديس أبابا [١٢٨] وكان هذا المؤتمر يضم إلى جانب الكنيسة الإثيوبية الكنيسة السريانية والكنيسة الأرمينية والكنيسة الهندية[١٢٩].

كما حاول الأنبا كيرلس أن يمنع هيلاسلاسى من الانسياق وراء انتصار إسرائيل والمجاهرة بفرحته؛ لذلك أرسل إلى هيلاسلاسى خطابا يطلب فيه توضيحا لموقفه من العدوان على الأراضى العربية فرد عليه هيلاسلاسى بأنه بجانب القضية العربية وأنه أمر ممثلى إثيوبيا فى المحافل الدولية بتأييد الموقف العربى، ولذلك وجهت وزارة الخارجية المصرية الشكر للأنبا كيرلس[١٣٠].

ولكن ذلك لم يمنع هيلاسلاسى من استغلال انتصار إسرائيل واستيلائها على القدس ، فقد حاول خلال المفاوضات التى جرت بين إثيوبيا وإسرائيل فى الفترة التى أعقبت الحرب لتكوين تحالف سرى بينهما فيما عرف بمشروع البن، ووضع الإثيوبيون مسألة دير السلطان بين أيدى الإسرائيليين، ورد الإسرائيليون سريعا ففى ٢٦ مايو ١٩٦٩ تشكلت لجنة وزارية إسرائيلية كلفت وزير الخارجية الإسرائيلى أبا ايبان بأن يزور إثيوبيا فى يونيو ١٩٦٩ ويعلن لهيلاسلاسى أن إسرائيل يشرفها أن تساعد الكنيسة الإثيوبية فى استعادة حقوقها التاريخية فى دير السلطان وذلك بإعادة مفاتيح البوابة الجنوبية لهم وكذلك مفاتيح كنيسة دير الملاك ميخائيل [١٣١]، وتنفيذا لذلك ساعد الإسرائيليون الرهبان الإثيوبيين لتغيير الأقفال فى منتصف ليل ٢٥ أبريل ١٩٧٠ [١٣٢] ، ونتيجة لذلك تقدمت

الكنيسة المصرية فى القدس بشكوى إلى السلطات الإسرائيلية ، وفى ١٦ مارس ١٩٧١ أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية حكما يقضى بأن تعاد المفاتيح إلى الرهبان المصريين ولكن الحكم تضمن كذلك أن تكون الحكومة الإسرائيلية نفسها طرفا فى الموضوع وتضع ترتيبات مؤقتة مناسبة قبل الوصول إلى حكم نهائى وتحت هذه الترتيبات المؤقتة ظلت مفاتيح الدير فى أيدى الإثيوبيين [١٣٣].

وعلى الرغم من ذلك ظلت كلية اللاهوت بالقاهرة تستقبل سنويا الطلبة الإثيوبيين على نفقة الكنيسة المصرية ، كما استقبلت الأديرة المصرية عددا من الرهبان الإثيوبيين[١٣٤].

وقد شهد عام ١٩٧٠ تغيرا طرأ على علاقات الكنيسة المصرية مع الكنيسة الإثيوبية ، ففى ١٢ أكتوبر توفى الأنبا باسيليوس ، ووقف أعضاء المجمع المقدس الإثيوبى وادعوا أن اتفاقية ١٩٥٩ لم تمنح الكنيسة استقلالها التى أعطت السيادة للكنيسة المصرية عليها ، وأن الإمبراطور لم يصدق على الاتفاقية ولا يوجد دليل مكتوب على ذلك ، وأثاروا عدة نقاط تحقق استقلال كنيستهم ، فقد اعترضوا على البند الخاص بأن بطريرك الإسكندرية يعتبر الأب الروحى الأعلى للكنيستين المصرية والأثيوبية ، وأن البطريرك الإثيوبى هو الأب الروحى للكنيسة الإثيوبية ، كما اعترضوا على ضرورة ذكر اسم بطريرك الإسكندرية فى الأعمال الدينية فى إثيوبيا ، كما أصروا على إجراء عمليات تنصيب رجال الدين فى إثيوبيا دون الحاجة لسفرهم إلى القاهرة . أما أكثر البنود التى أثارت اعتراضهم فهو البند الخاص بأن البطريرك الإثيوبى التالى يجب أن يتم اختياره من بين رجال الكنيسة بدرجة قمص ، وزعموا أن هذا الشرط غير معمول به فى الكنيسة المصرية نفسها ، وكان هذا الشرط يجنب كافة الأساقفة من الترشح لمنصب البطريرك ، وقد لاقت هذه المعارضة هوى الأنبا ثاوفيلس الذى كان المرشح الأول لشغل منصب البطريرك خاصة وأنه كان أكثر المقربين من الإمبراطور ، ولذلك قرر المجمع المقدس الإثيوبى أن تتم مراجعة نصوص الاتفاقية ١٩٥٩ ، وقاموا بإبلاغ الإمبراطور أن الاتفاقية لا

تحمى حقوق الكنيسة الإثيوبية التى كافحوا من أجلها ، وهذا الزعم غير حقيقى فمعظم أعضاء هذا المجمع كانوا موجودين عام ١٩٥٩ ، وثاوفيلس نفسه كان عضوا فى الوفد الإثيوبى خلال المفاوضات التى تمخضت عن هذه الاتفاقية ، غير أن هيلاسلاسى قرر تشكيل لجنة لإعداد دراسة برئاسة الراس أندارجاشاو ماساى للنظر فى ذلك الأمر، وبعد أربعة أيام قررت اللجنة أن البطريرك المتوفى وثاوفيلس كانا ضمن الوفد وهذا ينفى عدم علم المجمع المقدس بشروط الاتفاقية ، وطلبوا تشكيل لجنة أخرى برئاسة ولى العهد الأمير أصفا واصن لإعادة النظر فى الاتفاقية ، ولكن ذلك لم يحدث ، وفى مارس ١٩٧١ بعد خمسة أشهر من وفاة باسيليوس تشكلت لجنة لانتخاب البطريرك الجديد برئاسة الأنبا مرقوريوس أسقف بال وتقررت قواعد جديدة لانتخاب البطريرك ، كان منها أن يتم تنصيب البطريرك الجديد فى أديس أبابا وبعد أربعين يوما من وفاة البطريرك السابق ، وأن يقوم المجمع المقدس الإثيوبى بانتخاب ثلاثة مطارنة إثيوبيين يختار أحدهم بطريركا للكنيسة الإثيوبية عن طريق الاقتراع السرى ، ثم يرسل إلى الإمبراطور للحصول على موافقته ، وبالفعل تم انتخاب ثاوفيلس بأغلبية ١٢٣ صوتا من بين ١٤٤ صوت حضروا الانتخاب[١٣٥]، واقتصر دور الكنيسة المصرية على إرسال وفد للمشاركة فى احتفالات تنصيب بطريرك جاثليق مثلها مثل الكنائس الأخرى التى دعيت لحضور حفل الرسامة[١٣٦].

وعلى أثر ذلك قام ثاوفيلس بجولة كبيرة فى دول العالم لحضور العديد من المؤتمرات الكنسية لتقديم كنيسته ، كما قام بعقد مؤتمر أخر للكنائس الشرقية فى أديس أبابا فى عام ١٩٧١ لتقوية العلاقات بين الكنيسة الإثيوبية وهذه الكنائس ، وفى عام ١٩٧٢ قام ثاوفيلس برسامة ستة أساقفة جدد بدلا من بعض الأساقفة الذين ماتوا ولافتتاح أبراشيات جديدة فى كل من نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية وفى جيانا البريطانية ، وقد قام بإبلاغ الأنبا شنودة الثالث بطريرك الكنيسة المصرية بذلك.

وفى النصف الثانى من شهر سبتمبر ١٩٧٣ قام البطريرك شنودة الثالث بزيارة أديس أبابا وكان فى استقباله هيلاسلاسى والأنبا ثاوفيلس[١٣٧].

وبداية من عام ١٩٧٤ شهدت إثيوبيا موجات من الاحتجاجات ضد هيلاسلاسى وسياسته وبدأ موقفه يضعف سريعا وبدأت رياح التغيير تهب على إثيوبيا ، وأصدرت اللجنة العسكرية التى باتت مسيطرة على الدولة الإثيوبية مشروعا لدستور جديد لإثيوبيا ينص على علمانية الدولة فاحتجت الكنيسة الإثيوبية على ذلك وطلبت بأن ينص الدستور على أن الديانة الأرثوذكسية هى ديانة الدولة وأن ينص على أن يقوم البطريرك بتتويج الأباطرة الإثيوبيين ولكن الحكومة لم تستجيب لهذا الاحتجاجات[١٣٨]، وفى شهر نوفمبر ١٩٧٤ تم خلع هيلاسلاسى نهائيا من الحكم وقضى الأيام المتبقية من حياته فى السجن.

خاتمة

استمرت العلاقات بين الكنيستين المصرية والإثيوبية لستة عشر قرنا ، لم تشهد خلالها الكثير من التغيرات ولم تؤثر فيها الخلافات السياسية بين مصر وإثيوبيا والتى وصلت فى بعض الأحيان إلى درجة الحرب مثلما حدث فى عهد الخديوى إسماعيل ، إلا أن هذه العلاقات بدأت فى التراجع شيئا فشيئا فى عهد الإمبراطور هيلاسلاسى وحتى قبل توليه العرش أثناء حياة الإمبراطورة زاوديتو. فقد عمل على توجيه الكنيسة الأثيوبية لكى تحقق لنفسها مركزا مساويا لمركز الكنيسة المصرية ، إن لم يكن أعلى منها ، إذ أن أثيوبيا وكنيستها أحق بالزعامة الدينية من الكنيسة المصرية الخاضعة لحكومة مصر الإسلامية.

كما أن هيلاسلاسى كان يرغب فى فرض سيطرته الكاملة على كافة المؤسسات والقوى داخل أثيوبيا ومن بينها الكنيسة الأثيوبية ، ولم يكن ذلك يتحقق فى ظل تبعيتها للكنيسة المصرية التى كانت تسيطر على الأمور الدينية فى أثيوبيا وتنفرد بتعيين الأساقفة المصريين، وتحرم عليهم تعيين الأساقفة الأثيوبيين.

وما أن تحقق للكنيسة الأثيوبية تعيين أساقفة أثيوبيين ، حتى تطلع هيلاسيلاسى إلى تحقيق خطوة أخرى وهى تعيين مطران لأثيوبيا يكون له حق تعيين الأساقفة ، ولإقناع شعبه بصحة مطالبه أوعز إلى الصحف الأثيوبية لكى تشوه موقف الكنيسة المصرية سواء من ناحية اهتمامها بالشعب الأثيوبى ، أو من ناحية موقف المطران المصرى تجاه الاحتلال الإيطالى. واستعان فى ذلك بالبعثات التنصيرية الغربية الكاثوليكية والبروتستانتية التى تخالف الكنيسة الأثيوبية فى عقيدتها.

وقد عملت الكنيسة المصرية على الإبقاء على مركزها فى أثيوبيا ، ومن ورائها الحكومات المصرية المتعاقبة - التى كانت ترى فى العلاقات بين الكنيستين أحد أهم الروابط بين البلدين - غير أن الأوضاع السياسية بين الدولتين كانت لها تأثير كبير على فكر هيلاسلاسى وإصراره على استقلال الكنيسة الأثيوبية ، إذ تعارضت المصالح والسياسات بين البلدين فى أكثر من مسألة أهمها المسألة الإريترية سواء قبل تقرير مصيرها فى الأمم المتحدة أو حتى بعد اتحادها مع أثيوبيا فيدراليا فى عام ١٩٥٢ ، من خلال مساندة مصر للشعب الإريترى فى مواجهة الاضطهاد الأثيوبى بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ . وكذلك موقف مصر المساندة لاستقلال الصومال ومحاربة المؤامرات الاستعمارية - والتى كان لأثيوبيا دور فيها - التى كانت تحاك للحيلولة دون تحقيق ذلك .

كل ذلك انعكس على موقف أثيوبيا وهيلاسلاسى من العلاقات بين الكنيستين ، حيث استغل هيلاسلاسى الأوضاع التى مرت بها الكنيسة المصرية فى منتصف الخمسينيات خلال أزمة الأنبا يوساب ، لتوجيه ضربة قوية إلى مركز الكنيسة المصرية من خلال تغذية الخلافات ، بهدف زيادة دور الكنيسة الأثيوبية ، وعندما فشلت أثيوبيا فى تحقيق هدفها ، وجهت هجومها للكنيسة المصرية متهمة إياها بالخضوع للحكومة المصرية وخضوعها لسيطرة عبدالناصر.

وظهرت حقيقة الأهداف الأثيوبية من خلال مطالبتهم بتناوب منصب بطريرك كنيسة الإسكندرية بين المصريين والإثيوبيين ، ثم المطالبة بالمشاركة فى انتخاب بطريرك الإسكندرية وهو ما كان يكفل لهم السيطرة على الكنيسة المصرية خاصة مع قدرتهم على تعيين عدد غير محدد من الأساقفة . من ثم خلصت اتفاقية عام ١٩٥٩ – التى فصلت بين الكنيستين فعليا باستثناء الإبقاء على نفوذ روحى لبطريرك الإسكندرية – الكنيسة المصرية من الضغوط التى مارستها أثيوبيا عليها طوال السنوات السابقة.

غير أن الإثيوبيين لم يرضوا بهذه العلاقة الشكلية ، فتمردوا عليها ، وظهر ذلك فى محاولاتها المستميتة للسيطرة على دير السلطان مستعينة بالأردن – أثناء تراجع علاقاته مع مصر فى مطلع الستينيات – ثم مع إسرائيل بعد احتلالها للقدس فى عام ١٩٦٧ .

وهكذا تحولت العلاقات بين الكنيستين المصرية والأثيوبية خلال فترة حكم هيلاسلاسى إلى علاقة شكلية لم تلبث أن اقتصرت على حضور ممثلى الكنيسة المصرية لرسامة بطريرك الكنيسة الأثيوبية ، وذلك بفضل نزعة هيلاسلاسى إلى فرض سيطرته على الكنيسة الأثيوبية فى إطار السيطرة على الدولة ، وكذلك لربطه العلاقات بين الكنيستين بالعلاقات السياسية بين مصر وأثيوبيا والتى شهدت الكثير من التوتر سواء بسبب تصدى مصر لأطماعه التوسعية التى استعان بالقوى الاستعمارية لتحقيقها ، والتى سعت لتعميق هذه الخلافات حتى تضر بمصر وبأمنها القومى .

الهوامش

(١) مراد كامل ، العلاقات بين الكنيستين المصرية والإثيوبية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٨ ، يوليو ١٩٦٨ ، ص٦٨ .

(٢) شوقي عطا الله الجمل ، دور مصر الثقافي في إثيوبيا ، مؤتمر العلاقات الثقافية العربية الأفريقية ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، القاهرة ٢٠٠٥ ، ص ٢٢٣ - ٢٢٤ .

(٣) مراد كامل ، المرجع السابق ، ص٦٨ .

(٤) محافظ وزارة الخارجية ، محفظة رقم ١٤٠٧ ، ملف ١/٦٧/٣٨ : مقترحات بشأن توثيق العلاقات المختلفة بين مصر وإثيوبيا ، مقترح من مرشد أمين(حفيد أحد مطارنة الحبشة) إلى وزير الخارجية في عام ١٩٣٥ .

(٥) مراد كامل ، المرجع السابق ، ص ٦٩-٧١ .

(٦) كان من مظاهر العلاقات بين الكنيستين المصرية والإثيوبية قيام البطريركية المصرية بمساعدة منليك الثاني في تطوير التعليم في إثيوبيا ، فعندما افتتح منليك عدة مدارس على النظم الحديثة في عام ١٩٠٧ أرسلت له الكنيسة المصرية ستة مدرسين برئاسة حنا صليب الذي أصبح بمثابة مستشار الإمبراطور في كل أمور التعليم حتى لقبه الأثيوبيون بوزير المعارف ، واستمر معظم هؤلاء المدرسين حتى عام ١٩٣٦ ، وظلت إثيوبيا تستعين بالبطريركية المصرية في اختيار هؤلاء المدرسين لمدرسة منليك حتى عام ١٩٢٦ حين لجأت إلى وزارة المعارف المصرية بعد أن تبادلت الدولتان التمثيل القنصلي . زاهر رياض ، مصر وأفريقيا ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ١٦٨؛ شوقي عطا الله الجمل ، دور مصر الثقافي في إثيوبيا ، ص ٢٢٤ .

(٧) ترجع أهمية الدير إلى أنه أقصر طريق من بطريركية المصريين إلى كنيسة القيامة ، إلى جانب اتساع الدير وإمكانية استخدامه كنزل للآلاف من الحجاج المصريين مع وجود أماكن للأحباش ، فضلا عن أن قرب الدير من كنيسة القيامة يكسبه أهمية كبيرة من الناحية الدينية ، وترجع مشكلة الدير إلى القرن السابع عشر ، حيث كان للأحباش دير يفتح على ساحة كنيسة القيامة وهو دير الخليل إبراهيم إلى جانب كنيستين أخريين ، وفي عام ١٦٦٨ حدثت لهم ضائقة مالية فعجزوا عن دفع الضرائب للحكومة العثمانية فلجأوا إلى الأرمن والروم لدفع الضرائب فدفعوها عنهم في مقابل الاستيلاء على جميع أملاكهم استنادا إلى نص جاء في العهدة العمرية جاء فيه أن أملاك الأحباش والصربيين والجورجيين تكون تحت إدارة وتصرف بطريرك الروم . ونتيجة لذلك سمح المصريون للأحباش بالإقامة في دير السلطان بعد نزع أملاكهم كضيوف باعتبارهم أبناء كنيسة واحدة وبعد فترة من الزمن ادعى الأحباش أن أملاكهم التي نزعت منهم تطل على ساحة القيامة لذا فهو دير السلطان بينما الذي يطل عليها مباشرا هو دير الخليل إبراهيم وشجعهم في ذلك الطوائف الأخرى حتى يصرفوهم عن الدير الحقيقي ، فاستمر

الخلاف بين الأحباش والمصريين ، واستمر تبادل مفاتيحه من المصريين الذين كانوا يستردونها بأحكام من متصرفية القدس والمحاكم الشرعية والتي كان تحكم بأن الأحباش يقيمون كنزلاء فقط ، وفي عام ١٩٠٥ حصل الأحباش على قرار من الباب العالي يقضي بفتح باب خاص لهم في الجهة الشرقية من الدير تحاشيا للاحتكاك مع المصريين بعد أن ادعى الأحباش أن أحد الرهبان المصريين أخذ مفاتيح الدير من أخر راهب حبشي وهو يموت بعد أن قضى الطاعون على كل الأحباش في عام ١٨٣٨ .

. محافظ وزارة الخارجية المصرية ، محفظة رقم ١٣١٩ ، ملف رقم ١/٦٨/٩٤ ج ٢ : المسائل الدينية الحبشية ، مذكرة بشأن الخلاف على ملكية دير السلطان بين الكنيسة القبطية والكنيسة الإثيوبية ، بتاريخ ٢٨ يناير ١٩٥٤ .

(٨) مكرم سويحة بخيت ، العلاقات المصرية الحبشية في الفترة من ١٨٨٤ – ١٩٢٩ والعوامل المؤثرة فيها ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، القاهرة ١٩٧٩ ، ص ١٥٢ .

(٩) زاهر رياض ، مصر وأفريقيا ، ص ١٦٨–١٧٠ .

(١٠) شجع موقف الراس تفري من مسألة دير السلطان الرهبان الأثيوبيين في القدس على افتعال المشاكل مع المصريين ، ففي يونيو ١٩٢٩ اشتكوا من عدم فتح الأقباط باب دير الملاك المؤدي إلى كنيسة القيامة كما هو في أيام الآحاد كما اشتكوا من استهانة المصريين بهم . محافظ وزارة الخارجية ، محفظة رقم ١٣١٩ ، ملف ١/٦٨/٩٤ : العلاقة بين الكنيسة المصرية والكنيسة الإثيوبية ، رسالة من قنصل مصر في القدس إلى وكيل وزارة الخارجية ، بتاريخ ١٠ يونيو ١٩٢٩؛ Meinardus, O. F. A., The Copts in Jerusam, Cairo 1960, p. 59

(11) Marcus, H., G., Haile Sellassie I : The formative years, 1892-1936, Berkely University of California press 1987, p. 106.

(١٢) الأتشجي هو رئيس الرهبان الأثيوبيين وهي كلمة تعني "أيها الشيخ" يرجع تاريخها إلى عام ٧٠٠ م وأول من شغل هذا المنصب الراهب هيمانوت ، وذلك عندما خلا منصب المطران المصري بسبب ظروف الحرب في مصر ، حيث اختاره رجال الدين الأثيوبيون رئيسا لهم ، وعندما عين لهم البطريرك يؤانس الخامس بطريرك الإسكندرية مطرانا ، استمرت الحكومة والكنيسة الإثيوبية في تعيين الأتشجي. محافظ وزارة الخارجية المصرية ، محفظة رقم ١٣١٩ ، ملف رقم ١/٦٨/٩٤ ج ٢ : المسائل الدينية الحبشية ، من القائم بأعمال المفوضية إلى وكيل وزارة الخارجية ، بتاريخ ١١ديسمبر ١٩٤٥ .

(١٣) محافظ وزارة الخارجية ، محفظة رقم ١٣١٩ ، ملف ١/٦٨/٩٤ : العلاقة بين الكنيسة المصرية والكنيسة الإثيوبية ، تقرير من البعثة القبطية الموفدة إلى إثيوبيا ، بتاريخ ١١ يوليو ١٩٤٤ .

(14) , Z., A History of Ethiopia of modern Ethiopia 1855-1991, Oxford 2001, p. 136, Bahru.

(١٥) مراد كامل ، المرجع السابق ، ص ٧١ .

(١٦) محافظ وزارة الخارجية ، محفظة رقم ١٣١٩ ، ملف ١/٦٨/٩٤ : العلاقة بين الكنيسة المصرية والكنيسة الإثيوبية ، تقرير عن رحلة الأنبا يؤانس إلى الحبشة ، بتاريخ ٣١ يناير ١٩٣٠ .

(١٧) محافظ وزارة الخارجية ، محفظة رقم ١٣١٩ ، ملف ١/٦٨/٩٤ : العلاقة بين الكنيسة المصرية والكنيسة الإثيوبية ، رسالة من واصف بطرس غالي إلى الأنبا يؤانس بطريرك الأرثوذكس ، بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٣٠ .

(١٨) نفسه ، رسالة من وزير الخارجية إلى بطريرك الأقباط الأرثوذكس ، بتاريخ ٢١ نوفمبر ١٩٢٩ .

(١٩) زاهر رياض ، مصر وأفريقيا ، ص ١٧٢ .

(٢٠) شوقي عطا الله الجمل ، دور مصر الثقافي في إثيوبيا ، ص ٢٢٣ .

(٢١) كانت هناك محاولات لتقوية العلاقات الثقافية بين مصر وإثيوبيا غير أنها أتت بنتائج عكسية ، ففي عام ١٩٢٤ أرسلت إثيوبيا أربعين طالبا إلى مصر للدراسة بكلية اللاهوت بالإسكندرية ولكن هذه البعثة فشلت فشلا ذريعا بسبب سوء سلوك هؤلاء الطلاب ورفضهم تعلم اللغة العربية ، وفي عام ١٩٣٠ عرضت البطريركية المصرية على إثيوبيا إنشاء مدرسة في أديس أبابا باسم مدرسة الأنبا يؤانس الثانوية بشرط تعلم اللغة العربية على أن تدفع لها إعانة سنوية مقدارها ١٥٠٠ جنيه ، غير أن هيلاسلاسي تملص من تنفيذ المشروع . محافظ وزارة الخارجية ، محفظة رقم ١٤٠٧ ، ملف ١/٦٧/٣٨ : مقترحات بشأن توثيق العلاقات المختلفة بين مصر وإثيوبيا ، مذكرة على اللجنة المصرية لمساعدة الحبشة ١٩٣٥؛ محافظ وزارة الخارجية ، محفظة رقم ١٣٩٣ ، ملف رقم ٢٢/١١/٣٨ ج ١ : المسائل المعلقة بين مصر وإيطاليا ، مذكرة عن إعادة العلاقات الثقافية بين مصر والحبشة سبتمبر ١٩٤٢ .

(٢٢) محافظ وزارة الخارجية ، محفظة رقم ١٣٩٣ ، ملف رقم ٢٢/١١/٣٨ ج ١ : المسائل المعلقة بين مصر وإيطاليا ، مذكرة عن أهم المسائل المعلقة بين مصر والحبشة من سفير مصر بلندن إلى أنتوني إيدن وزير خارجية بريطانيا ، بتاريخ ١٣ يونيو ١٩٤١ .

(٢٣) زاهر رياض ، تاريخ إثيوبيا ، مكتبة الأنجلو ، القاهرة ١٩٦٦ ، ص ٢٥٧ .

(٢٤) محافظ وزارة الخارجية ، محفظة رقم ١٣٩٣ ، ملف رقم ٢٢/١١/٣٨ ج ١ : المسائل المعلقة بين مصر وإيطاليا ، مذكرة عن أهم المسائل المعلقة بين مصر والحبشة من سفير مصر بلندن إلى أنتوني إيدن وزير خارجية بريطانيا ، بتاريخ ١٣ يونيو ١٩٤١ .

(٢٥) محافظ أرشيف البلدان ، محافظ أديس أبابا ، محفظة رقم ٨٠ ، ملف رقم ١/٧/٢٢٥ ج١ : التقارير السياسية للمفوضية الملكية ، رسالة من القنصلية الملكية المصرية بأديس أبابا إلى وزير الخارجية، بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٤٣ .

(٢٦) محافظ وزارة الخارجية ، محفظة رقم ١٤٠٧ ، ملف رقم ٩/٦٧/٣٨: مقترحات بشأن توثيق العلاقات المختلفة بين مصر وأثيوبيا ، مقترح من مرشد أمين المحامي (حفيد أحد مطارنة الحبشة المصريين) إلى وزير الخارجية في عام ١٩٣٥ .

(٢٧) محافظ أرشيف البلدان ، محافظ أديس أبابا ، محفظة رقم ٨٠ ، ملف رقم ١/٧/٢٢٥ ج١ : التقارير السياسية للمفوضية الملكية ، رسالة من القنصلية الملكية المصرية بأديس أبابا إلى وزير الخارجية، بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٤٣ .

(٢٨) عبد الملك عوده ، الرأي العام المصري والحرب الأثيوبية الإيطالية ، السياسة الدولية، العدد ١٩ ، يناير ١٩٧٠ ، ص ٤٨ .

(٢٩) مراد كامل ، المرجع السابق ، ص ٧٢ .

(٣٠) زاهر رياض ، تاريخ إثيوبيا ، ص ٢٥٨ .

(٣١) شوقي عطا الله الجمل ، تطور العلاقة بين الكنيستين المصرية والأثيوبية وانعكاساتها على العلاقات السياسية بين الدولتين ، أعمال الندوة الدولية للقرن الأفريقي ١٩٨٥ ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، الجزء الثاني ، القاهرة ١٩٨٧، ص ٢٣١ .

(٣٢) مراد كامل ، المرجع السابق ، ص ٧٢ .

(٣٣) محافظ وزارة الخارجية ، محفظة رقم ١٣٩٣ ، ملف رقم ٢٢/١١/٣٨ ج ١ : المسائل المعلقة بين مصر وإيطاليا ، مذكرة عن أهم المسائل المعلقة بين مصر والحبشة من سفير مصر بلندن إلى أنتوني إيدن وزير خارجية بريطانيا ، بتاريخ ١٣ يونيو ١٩٤١ .

(٣٤) عمد الإيطاليون إلى إعادة تقسيم إثيوبيا على أساس ديني ، وقاموا بالتوسع في نشر اللغة العربية وأعلنوها لغة رسمية في المناطق التي يسكنها مسلمو شرق إثيوبيا ، كما شجعوا الإسلام عن طريق بناء المساجد وتطبيق الشريعة الإسلامية ، وتم اضطهاد المسيحيين في المناطق التي يسكنها أغلبية مسلمة ، بينما تم اضطهاد المسلمين في المناطق التي يسكنها أغلبية مسيحية . زاهر رياض ، السياسة الفاشية في إثيوبيا ، نهضة أفريقيا ، العدد ٧ ، ص ٤٠-٤١ .

وقد ساهمت الإجراءات الإيطالية في التأثير على الرأي العام المصري تجاه إثيوبيا ، فنشرت صحيفة السياسة في عددها الصادر في ٩ سبتمبر ١٩٣٦ في القاهرة أن نصر إيطاليا على إثيوبيا هو عقاب من الله لإثيوبيا بسبب إساءتها للإسلام والمسلمين وأن الله أرسل الإيطاليين لإنهاء قرون من الجرائم ضد الإسلام ، وأن هيلاسلاسي سقط مثلما سقط ليج إياسو من قبل . Erlich, H., Ethiopia and the Middle East, London 1994, p. 122.

(٣٥) محافظ وزارة الخارجية ، محفظة رقم ١٣١٩ ، ملف ١/٦٨/٩٤ : العلاقة بين الكنيسة المصرية والكنيسة الإثيوبية ، تقرير من البعثة القبطية الموفدة إلى إثيوبيا ، بتاريخ ١١ يوليو ١٩٤٤ .

(٣٦) محافظ وزارة الخارجية ، محفظة رقم ١٣١٩ ، ملف ١/٦٨/٩٤ ج ٢: العلاقة بين الكنيسة المصرية والكنيسة الإثيوبية ، تقرير من البعثة القبطية الموفدة إلى إثيوبيا ، بتاريخ ١١ يوليو ١٩٤٤ .

(٣٧) نفسه ، محفظة رقم ١٣٩٣ ، ملف رقم ٢٢/١١/٣٨ ج ١ : المسائل المعلقة بين مصر وإيطاليا ، مذكرة عن أهم المسائل المعلقة بين مصر والحبشة من سفير مصر بلندن إلى أنتوني إيدن وزير خارجية بريطانيا ، بتاريخ ١٣ يونيو ١٩٤١ .

(٣٨) مراد كامل ، المرجع السابق ، ص ٧٢ .

(٣٩) محافظ وزارة الخارجية ، محفظة رقم ١٣٩٣ ، ملف رقم ٢٢/١١/٣٨ ج ١ : المسائل المعلقة بين مصر وإيطاليا ، مذكرة عن رغبات إمبراطور الحبشة التي أبلغها أتو تسفاي تجاجن Ato Tesfae Teguegnإلى وزارة الخارجية ، بتاريخ ٢٦ يونيو ١٩٤٢ .

(٤٠) مراد كامل ، المرجع السابق ، ص ٧٢ .

(٤١) محافظ وزارة الخارجية ، محفظة رقم ١٣١٩ ، ملف ١/٦٨/٩٤ : العلاقة بين الكنيسة المصرية والكنيسة الإثيوبية ، تقرير من البعثة القبطية الموفدة إلى إثيوبيا ، بتاريخ ١١ يوليو ١٩٤٤ .

(٤٢) مراد كامل ، المرجع السابق ، ص ٧٢ .

(٤٣) محافظ وزارة الخارجية ، محفظة رقم ١٣١٩ ، ملف ١/٦٨/٩٤ : العلاقة بين الكنيسة المصرية والكنيسة الإثيوبية ، تقرير من البعثة القبطية الموفدة إلى إثيوبيا ، بتاريخ ١١ يوليو ١٩٤٤ .

(٤٤) مراد كامل ، المرجع السابق ، ص ٧٣ .

(٤٥) محافظ وزارة الخارجية ، محفظة رقم ١٣١٩ ، ملف ١/٦٨/٩٤ : العلاقة بين الكنيسة المصرية والكنيسة الإثيوبية ، تقرير من البعثة القبطية الموفدة إلى إثيوبيا ، بتاريخ ١١ يوليو ١٩٤٤ .

(٤٦) نفسه ، مذكرة عن سياسة مصر في إثيوبيا ، بتاريخ ٦ أكتوبر ١٩٤٤ .

(٤٧) نفسه.

(48) Erlich, H., The Cross and the River, Ethiopia, Egypt, and the Nile, New York 2001, p.126.

(٤٩) محافظ عابدين ، محفظة رقم ٣٢ ، مذكرة بموجز تقرير المفوضية الملكية المصرية بأديس أبابا عن العلاقات بين الكنيسة المصرية والكنيسة الإثيوبية ، بتاريخ ٣ أكتوبر ١٩٤٦ .

(٥٠) نفسه ، ملخص تقرير المفوضية الملكية المصرية بأديس أبابا عن قرارات المجمع المقدس بشان طلبات الكنيسة الإثيوبية ، بتاريخ ٢٦ يوليو ١٩٤٦ .

(٥١) محافظ أرشيف البلدان ، محافظ أديس أبابا ، محفظة رقم ٨٠ ، ملف رقم ١/٧/٢٢٥ ج١ : التقارير السياسية للمفوضية الملكية المصرية بأديس أبابا ، رسالة من القنصلية إلى وزير الخارجية ، بتاريخ ٣٠ يناير ١٩٤٤ .

(٥٢) نفسه ، رسالة من القنصلية إلى وزير الخارجية ، بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٤٤ .

(٥٣) محافظ وزارة الخارجية المصرية ، محفظة رقم ١٣١٩ ، ملف رقم ١/٦٨/٩٤ ج ٢ : المسائل الدينية الحبشية ، من القائم بأعمال المفوضية إلى وكيل وزارة الخارجية ، بتاريخ ٧ يونيو ١٩٤٥ .

(٥٤) نفسه ، رسالة من القائم بأعمال المفوضية إلى وكيل وزارة الخارجية ، بتاريخ ٩ نوفمبر ١٩٤٥ .

(٥٥) أكمل هيلاسلاسي تلك الخطوات في عام ١٩٥٥ عندما أصدر دستور لإثيوبيا حيث اعتبر الإمبراطور رئيسا للدولة والمدافع الأول عن العقيدة ورئيس الكنيسة الإثيوبية . جوزيف أمين رامز ، دور الكنيسة القبطية في أفريقيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، القاهرة ٢٠٠٠ ، ص ٢١٩ .

(٥٦) محافظ وزارة الخارجية المصرية ، محفظة رقم ١٣١٩ ، ملف رقم ١/٦٨/٩٤ ج ٢ : المسائل الدينية الحبشية ، رسالة من القائم بأعمال المفوضية إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٥ ديسمبر ١٩٤٥ .

(57) Erlich, H., The Cross and the River, p. 101.

(٥٨) محافظ وزارة الخارجية المصرية ، محفظة رقم ١٣١٩ ، ملف رقم ١/٦٨/٩٤ ج ٢ : المسائل الدينية الحبشية ، رسالة من القائم بأعمال المفوضية إلى وكيل وزارة الخارجية ، بتاريخ ١١ديسمبر ١٩٤٥ .

(٥٩) مراد كامل المرجع السابق ، ص ٧٣ .

(٦٠) نفسه ، ص ٧٣ – ٧٤ .

(٦١) نفسه ، قرارات المجمع المقدس في ١٦ يونيو ١٩٤٥ .

(٦٢) محافظ وزارة الخارجية المصرية ، محفظة رقم ١٣١٩ ، ملف رقم ١/٦٨/٩٤ ج ٣ : المسائل الدينية الحبشية ، مذكرة من سعد عزيز المدرس بكلية اللاهوت بأديس أبابا عن الصحف الإثيوبية والكنيسة ، بتاريخ ٢١ سبتمبر ١٩٤٥ .

(٦٣) نفسه ، ملف رقم ١/٦٨/٩٤ ج ٢ : المسائل الدينية الحبشية ، من القائم بأعمال المفوضية إلى وكيل وزارة الخارجية ، بتاريخ ٩ نوفمبر ١٩٤٥ .

(٦٤) نفسه ، رسالة من القائم بأعمال المفوضية إلى وكيل وزارة الخارجية ، بتاريخ ٢٥ ديسمبر ١٩٤٥ .

(٦٥) نفسه ، قرارات المجمع المقدس بتاريخ ٣١ يناير ١٩٤٦ .
(٦٦) مراد كامل ، المرجع السابق ، ص ٧٦ .
(٦٧) جريدة الأهرام ، عدد ٢٠ يونيو ١٩٤٦ .
(٦٨) محافظ وزارة الخارجية المصرية ، محفظة رقم ١٣١٩ ، ملف رقم ١/٦٨/٩٤ ج ٣ : المسائل الدينية الحبشية ، من القائم بأعمال المفوضية إلى وكيل وزارة الخارجية ، بتاريخ ٣٠ يونيو ١٩٤٦ .
(٦٩) نفسه ، بيان المفوضية الإثيوبية في ٨ يونيو ١٩٤٦ .
(٧٠) جريدة الأهرام ، عدد ٢٣ يونيو ١٩٤٦ .
(٧١) محافظ وزارة الخارجية المصرية ، محفظة رقم ١٣١٩ ، ملف رقم ١/٦٨/٩٤ ج ٣ : المسائل الدينية الحبشية ، من وكيل وزارة الخارجية إلى المفوضية المصرية بأديس أبابا، بتاريخ ٤ يوليو ١٩٤٦ .
(٧٢) نفسه ، رسالة من القائم بأعمال المفوضية إلى وكيل وزارة الخارجية ، بتاريخ ١٣ يوليو ١٩٤٦ .
(٧٣) نفسه ، رسالة من القائم بأعمال المفوضية إلى وكيل وزارة الخارجية ، بتاريخ ١٠ أغسطس ١٩٤٦ .
(٧٤) مراد كامل ، المرجع السابق ، ص ٧٧ .
(٧٥) نفسه ، عدد جريدة العلم الإثيوبية ، السنة الخامسة ، العدد ١١ ، ٢٤ يوليو ١٩٤٦ .
(٧٦) محافظ وزارة الخارجية المصرية ، محفظة رقم ١٣١٩ ، ملف رقم ١/٦٨/٩٤ ج ٣ : المسائل الدينية الحبشية ، مذكرة عن مقالات جريدة الإثيوبيان هيرالد عن العلاقات بين الكنيسة المصرية والكنيسة الإثيوبية "العلاقة الكنسية الصدق والعدل والصداقة نطالب بحقوقنا ولا نأبه بمن يهدوننا".
(٧٧) نفسه ، رسالة من القائم بأعمال المفوضية إلى وكيل وزارة الخارجية ، بتاريخ ١٦ أغسطس ١٩٤٦ .
(٧٨) نفسه ، مذكرة بشأن المسائل المعلقة بين مصر والحبشة في ديسمبر ١٩٤٦ .
(٧٩) نفسه ، ملف رقم ١/٦٨/٩٤ ج ٢ : المسائل الدينية الحبشية ، مذكرة عن العلاقات بين الكنيسة المصرية والكنيسة الإثيوبية بتاريخ ٢٨ أغسطس ١٩٤٨ .
(٨٠) نفسه ، رسالة من المخابرات العامة إلى وكيل وزارة الخارجية ، بتاريخ ٢٨ نوفمبر ١٩٥٣ .
(٨١) نفسه ، قرارات المجمع المقدس بتاريخ ٢٤ يوليو ١٩٤٧ .
(٨٢) نفسه ، من القائم بأعمال المفوضية إلى وكيل وزارة الخارجية ، بتاريخ ١٩ فبراير ١٩٤٨ .

(٨٣) نفسه ، مذكرة من مجلس الدولة إلى وزير الخارجية ، بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٤٨ .
(٨٤) نفسه ، ملف رقم ١/٦٨/٩٤ ج ٢ : المسائل الدينية الحبشية ، قرارات المجمع المقدس بتاريخ ١٣ يوليو ١٩٤٨ .
(٨٥) نفسه ، رسالة من البطريرك يوساب الثاني إلى وزير الخارجية ، بتاريخ ٢٢ يوليو ١٩٤٨ .
(٨٦) أنتوني سوريال عبد السيد ، الاستقلال الذاتي لكنيسة إثيوبيا : دراسة للمفاوضات التي جرت بين الكنيستين القبطية والإثيوبية ١٩٤١ – ١٩٥٩ ، القاهرة ١٩٩٤ ، ص ١٤٠ – ١٤٨ .
(٨٧) Meinardus, O. F. A., op. cit., p. 66.
(٨٨) محافظ وزارة الخارجية المصرية ، محفظة رقم ١٣١٩ ، ملف رقم ١/٦٨/٩٤ ج ٢ : المسائل الدينية الحبشية ، من ناظر الحرم الشريف (بالقدس) إلى مطران الأقباط في القدس ، بتاريخ ٢٧ يوليو ١٩٥٢ .
(٨٩) نفسه ، من القائم بأعمال السفارة المصرية بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية ، بتاريخ ٢٧ فبراير ١٩٥٤ .
(٩٠) نفسه ، من ياكوبوس مطران الأقباط في القدس إلى بطريرك الكرازة المرقسية ، بتاريخ ٦ يوليو ١٩٥٤ .
(٩١) نفسه.
(٩٢) أنتوني سوريال عبد السيد ، المرجع السابق ، ص ١٥٧–١٥٩ .
(٩٣) قام بهذه المحاولة جماعة الأمة القبطية وهي جمعية أسسها محام شاب يدعى إبراهيم فهمي هلال ، أسست في القاهرة وانتشرت منها إلى عدة محافظات ، وأعلنت أن هدفها ديني بحت لا دخل له بالسياسة ، وأنها تهدف إلى تطبيق حكم الأنجيل على أهله وتكلم المسيحيين للغة القبطية وكانت أحوال الكنيسة القبطية في عهد الأنبا يوساب قد تدهورت بسبب تسلط مجموعة بين الفاسدين وعلى رأسهم خادم البطريرك ملك جرجس فانتشر بيع المناصب الدينية فحاولت جماعة الأمة إصلاح الكنيسة فاقتحموا مقر البطريرك وأجبروا الأنبا يوساب على توقيع وثيقة بالتنازل عن مهامه الإدارية للأنبا ساويرس مطران المنيا ، ثم أخرجوا البطريرك إلى دير البنات بمصر القديمة ثم أعلنت الجماعة بيانا بما حدث ، فتدخلت الحكومة المصرية وألقت القبض على عدد من أعضاء جماعة الأمة القبطية ، وقدمتهم للمحاكمة العسكرية وأعادت يوساب إلى البطريركية . محافظ وزارة الخارجية المصرية ، محفظة رقم ١٣١٩ ، ملف رقم ١/٦٨/٩٤ ج ٢ : المسائل الدينية الحبشية ، من السفير إلى وزير الخارجية ١٢ نوفمبر ١٩٥٥ ؛ أنتوني سوريال عبد السيد ، المرجع السابق ، ص ١٦٠ .
(٩٤) أنتوني سوريال عبد السيد ، المرجع السابق ، ص ١٦٣–١٦٤ .

(٩٥) جريدة الأهرام ، عدد ٢٣ سبتمبر ١٩٥٥ .

(٩٦) جريدة الأهرام ، عدد ٢٥ سبتمبر ١٩٥٥ .

(٩٧) أنتوني سوريال ، المرجع السابق ، ص ١٧٢ .

(٩٨) محافظ وزارة الخارجية المصرية ، محفظة رقم ١٣١٩ ، ملف رقم ١/٦٨/٩٤ ج ٢ : المسائل الدينية الحبشية ، من القائم بأعمال السفارة المصرية بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية ، بتاريخ ٢٩ سبتمبر ١٩٥٥ .

(٩٩) نفسه ، مذكرة بشأن البعثة المؤلفة لتمثيل الكنيسة القبطية في حفلات اليوبيل الفضي لإمبراطور إثيوبيا ، بتاريخ ٣ نوفمبر ١٩٥٥ .

(١٠٠) نفسه ، رسالة من السفير المصري إلى وكيل وزارة الخارجية ، بتاريخ ١٢ نوفمبر ١٩٥٥ .

(١٠١) نفسه ، رسالة من السفير المصري إلى وكيل وزارة الخارجية ، بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٥٥ .

(١٠٢) على الرغم من عدم وجود مسيحيين في منطقة هرر ، وأن كل سكانها من المسلمين ، إلا أن أثيوبيا خصصت مطرانا لهذه المنطقة ، وهذا يعكس رغبة أثيوبيا في العمل على التضييق على المسلمين ، والعمل على تشجيع التنصير بينهم .

(١٠٣) نفسه ، من السفير المصري إلى وكيل وزارة الخارجية ، بتاريخ ٨ فبراير ١٩٥٥ .

(١٠٤) أنتوني سوريال ، المرجع السابق ، ص ١٧٤ .

(١٠٥) نفسه ، ص ١٧٥ .

(١٠٦) نفسه ، ص ١٧٥ .

(107) Erlich, H., The Cross and the River, p. 138.

(١٠٨) محافظ أرشيف البلدان ، محافظ أديس أبابا ، محفظة رقم ٧٩ ، ملف رقم ١ ، من السفارة المصرية بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية ، بتاريخ ٨ يونيو ١٩٥٧ ,

(١٠٩) نفسه ، رسالة من السفارة المصرية بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية ، بتاريخ ٢٦ ديسمبر ١٩٥٧ .

(110) Erlich, H., The Cross and the River, p. 139.

(111) Ibid., 140.

(١١٢) محافظ أرشيف البلدان ، محافظ أديس أبابا ، محفظة رقم ٧٩ ، ملف رقم ١ ، من السفارة المصرية بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية ، بتاريخ ٨ أغسطس ١٩٥٨ .

(113) Erlich, H., The Cross and the River, p. 139.

(١١٤) مراد كامل ، المرجع السابق ، ص ٧٩ .

(١١٥) نفسه ، ص ٨٠،٨١ .

(١١٦) نفسه، ص٨٢ .

(١١٧) مراد كامل ، المرجع السابق ، ص ٨٢ .

(١١٨) نفسه.

(119) Erlich, H., The Cross and the River, p. 140.

(١٢٠) مراد كامل ، المرجع السابق ، ص ٨٤ .

(١٢١) زاهر رياض ، تاريخ إثيوبيا ، ص ٢٥٨ .

(١٢٢) حامد عمار ، علاقات مصر بالدول الأفريقية في العصور الوسطى ، مكتبة الدار العربية للكتاب ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٩٦ ، ص ١٧٨ .

(١٢٣) جريدة الجمهورية ، عدد ٢٩ يونيو ١٩٥٩ .

(١٢٤) مراد كامل ، المرجع السابق ، ص ٨٤-٨٥ .

(١٢٥) محمود فوزي ، البابا كيرلس وعبد الناصر ، الوطن للنشر ، القاهرة ١٩٩٣ ، ص ٣٨ .

(126) Erlich, H. The Cross and the River, p. 146.

(١٢٧) مكرم سويحة ، إثيوبيا في عصر هيلاسلاسي ، ص ٤٣٠ .

(١٢٨) محمود فوزي ، المرجع السابق ، ص ٤٠ .

(١٢٩) مريت بطرس غالي ، مؤتمر أديس أبابا للكنائس الشرقية ، السياسة الدولية ، العدد ٣، يناير ١٩٦٦ ، ص ٨٣

(١٣٠) محمود فوزي ، المرجع السابق ، ص ٤٠ .

(١٣١) أعلن السفير الإسرائيلي في إثيوبيا حنا أينور أن هيلاسلاسي اتفق مع أبا ايبان وزير الخارجية الإسرائيلي في عام ١٩٦٩ على إعادة مفاتيح دير السلطان إلى الأثيوبيين في مقابل رفع إثيوبيا تمثيلها الدبلوماسي في القدس إلى درجة سفارة ، Erlich, H., The Cross and the River, p. 170.

(132) Ibid.

(١٣٣) علي الدين هلال ، السياسة الخارجية المصرية منذ كامب ديفيد ، وليام كوامب (محررا) كامب ديفيد بعد ١٠ سنوات ، القاهرة ١٩٨٩ ، ص ١٤٧ .

(١٣٤) مكرم سويحة ، إثيوبيا في عصر الإمبراطور هيلاسلاسي الأول ٣٠-١٩٧٤ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، القاهرة ١٩٨٨ ، ص ٤٢٦ .

(135) Mara, y., The Church of Ethiopia: the National Church in the making, Asmara 1972, p. 152.

(١٣٦) أحمد يوسف القرعي ، التحرك الدبلوماسي المصري في أفريقيا ، السياسة الدولية ، العدد ٣١ ، يناير ١٩٧٣ ، ص ١٧٣ .

(137) http://ethiomedia.com/newspress/censusportait.pdf.

(١٣٨) جريدة الأهرام ، عدد ١٩ أغسطس ١٩٧٤ .

مصادر الدراسة

أولاً : وثائق غير منشورة

- محفوظات دار الوثائق القومية:

أ) محافظ وزارة الخارجية - الأرشيف السرى الجديد:

- محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣١٩ ، ملف ١/٦٨/٩٤ ج١: العلاقة بين الكنيسة المصرية والكنيسة الإثيوبية ، ج٢،ج٣ : المسائل الدينية الحبشية.

- محافظ وزارة الخارجية ، محفظة رقم ١٤٠٧ ، ملف ١/٦٧/٣٨ : مقترحات بشأن توثيق العلاقات المختلفة بين مصر وإثيوبيا.

- محافظ وزارة الخارجية ، محفظة رقم ١٣٩٣ ، ملف رقم ٢٢/١١/٣٨ ج ١ : المسائل المعلقة بين مصر وإيطاليا .

ب) محافظ أرشيف البلدان:

- محافظ أرشيف البلدان ، محافظ أديس أبابا ، محفظة رقم ٨٠ ، ملف رقم ١/٧/٢٢٥ ج ١ : التقارير السياسية للمفوضية الملكية المصرية بأديس أبابا.

- محافظ أرشبف البلدان ، محافظ أديس أبابا ، محفظة رقم ٧٩ ، ملف رقم ١ .

ج) محافظ عابدين

- محفظة رقم ٣٢

ثانيا : صحف ومجلات

الأهرام ، أعداد ١٩ أغسطس ١٩٧٤ ، ٢٣ سبتمبر ١٩٥٥ ، ٢٣ يونيو ١٩٤٦ ، ٢٥ سبتمبر ١٩٥٥ ، ٢٠ يونيو ١٩٤٦ .

جريدة الجمهورية ، عدد ٢٩ يونيو ١٩٥٩ .

السياسة الدولية ، العدد ٤٠ ، أبريل ١٩٧٥ .

ثالثا : المراجع

أ) عربية

أنتونى سوريال عبد السيد ، الاستقلال الذاتى لكنيسة إثيوبيا : دراسة للمفاوضات التى جرت بين الكنيستين القبطية والإثيوبية ١٩٤١ – ١٩٥٩ ، القاهرة ١٩٩٤ .

حامد عمار ، علاقات مصر بالدول الأفريقية فى العصور الوسطى ، مكتبة الدار العربية للكتاب ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٩٦ .

زاهر رياض ، تاريخ إثيوبيا ، مكتبة الأنجلو ، القاهرة ١٩٦٦ .

زاهر رياض ، مصر وأفريقيا ، القاهرة ١٩٧٦ .

محمود فوزى ، البابا كيرلس وعبد الناصر ، الوطن للنشر ، القاهرة ١٩٩٣ .

ب) أجنبية

Bahru, Z., A History of Ethiopia of modern Ethiopia 1855-1991, Oxford 2001,

Erlich, H., Ethiopia and the Middle East, London 1994.

Erlich, H., The Cross and the River: Ethiopia, Egypt, and the Nile, New York 2001.

Mara, y., The Church of Ethiopia: the National Church in the making, Asmara 1972,

Marcus, H., G., Haile Sellassie I : The formative years, 1892-1936, Berkely University of California press 1987.

Meinardus, O. F. A., The Copts in Jerusam, Cairo 1960.

رابعا : مقالات ودراسات

- أحمد يوسف القرعى ، التحرك الدبلوماسى المصرى فى أفريقيا ، السياسة الدولية ، العدد ٣١ ، يناير ١٩٧٣ .

- زاهر رياض ، السياسة الفاشية فى إثيوبيا ، نهضة أفريقيا ، العدد ٧ ، يناير ١٩٦٧ .

- شوقى عطا الله الجمل ، دور مصر الثقافى فى إثيوبيا ، مؤتمر العلاقات الثقافية العربية الأفريقية ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، القاهرة ٢٠٠٥.

- شوقى عطا الله الجمل ، تطور العلاقة بين الكنيستين المصرية والأثيوبية وانعكاساتها على العلاقات السياسية بين الدولتين ، أعمال الندوة الدولية للقرن الأفريقى ١٩٨٥ ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، الجزء الثانى ، القاهرة ١٩٨٧ .

- عبد الملك عوده ، الرأى العام المصرى والحرب الأثيوبية الإيطالية ، السياسة الدولية ، العدد ١٩ ، يناير ١٩٧٠ .

- على الدين هلال ، السياسة الخارجية المصرية منذ كامب ديفيد ، وليام كوامب (محررا) كامب ديفيد بعد ١٠ سنوات ، القاهرة ١٩٨٩ .

- مراد كامل ، العلاقات بين الكنيستين المصرية والإثيوبية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٨ ، يوليو ١٩٦٨ .

- مريت بطرس غالى ، مؤتمر أديس أبابا للكنائس الشرقية ، السياسة الدولية، العدد ٣ ، يناير ١٩٦٦ .

خامسا : رسائل علمية

- جوزيف أمين رامز ، دور الكنيسة القبطية فى أفريقيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، القاهرة ٢٠٠٠ ، ص ٢١٩ .

- مكرم سويحة ، إثيوبيا فى عصر الإمبراطور هيلاسلاسى الأول ٣٠-١٩٧٤ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، القاهرة ١٩٨٨ ، ص ٤٢٦ .

- مكرم سويحة بخيت ، العلاقات المصرية الحبشية فى الفترة من ١٨٨٤ - ١٩٢٩ والعوامل المؤثرة فيها ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، القاهرة ١٩٧٩ .

سادسا : الشبكة المعلومات الدولية

http://ethiomedia.com/newspress/censusportait.pdf.